

في ذكرائها السابعة انتفاضة تشرين 2019

بين تفاؤل الإرادة وتشاؤم العقل

د. صالح ياسر

ذات مرة قال لينين: "قد تمرّ عقود لا يقع فيها شيء يذكر، وقد تأتي أسابيع تقع فيها عقود". والواقع أنه في وتحديدًا منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات الأولى من تشرين الأول/أكتوبر 2019 في بغداد وامتد لهيبها إلى محافظات الوسط والجنوب، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب وانفتح الفضاء السياسي مجدداً على آفاق جديدة تشي بالكثير. فقد شهدت الحركة الاحتجاجية والحراك الواسع الجديد تحولاً مهماً ولحظة فريدة في تاريخ البلاد بعد 2003 لترتقي إلى مستوى انتفاضة شعبية حقيقية، كما اتخذ هذا التحول والحراك المجتمعي مسارات متعرجة وأشكال مختلفة. وهكذا أعادت الجماهير المنتفضة المعاني إلى الحقل السياسي، محولة النشاطات الاحتجاجية إلى قوة كبيرة قادرة على هز النظام المحاصصي - الطوائفي وإجباره على الاقرار بأحقية مطالب الجماهير الغاضبة رغم مناوئاته ومحاولاته في تشويه الحركة الاحتجاجية والتشويش عليها بدمغها بوجود "مندسين" فيها وذلك بهدف تبرير موجات القمع التي مورست ضد نشطاءها ونشطاتها والجماهير المحتجة عموماً. ورغم كل القمع ومحاولات التشويه والضغوطات والملاحقات التي تعرض لها نشطاءها ونشطاتها، فإن الاحتجاجات لم تتلثم، بل امتلكت بلاغتها في التعبير عن غضبها وبلورت شعاراتها ومطالبها العادلة المتمثلة في: تفكيك النظام المحاصصي - الطوائفي ورحيل الحكومة ورئيسها وتحسين الخدمات ومكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة، والقضاء على الفساد واستعادة الأموال المنهوبة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.. والكرامة الخ، التي انتهكها النظام المحاصصي/الطوائفي/الاثني.

اتخذت الازمات التي مرّ بها العراق، وخصوصاً بعد 2003، والحراك المجتمعي مظاهر وأبعاداً مختلفة، واعتملت داخلهما وبسببهما تناقضات وترتبت عليهما تداعيات ونتائج... كلها تستحق وقفة تحليلية فاحصة؛ وصولاً إلى تحديد السمات الرئيسية للأزمة وطابعها العام، وبيان آثارها ونتائجها، وانتهاءً باستشراف الاحتمالات والآفاق المستقبلية ثم بلورة أهم خلاصاتها الكبرى كدروس مفيدة للعمل اللاحق.

المظاهر والسمات الأساسية الممهدة للانتفاضة الشعبية

ابتداءً ولضرورات منهجية، يجب القول ان انتفاضة تشرين 2019 ليست بنت لحظتها، كما يصور البعض، بل هي نتيجة منطقية للتراكمات الكمية التي راكمتها الحركة الاحتجاجية منذ اوائل 2011 ولحد لحظة اندلاع هذه الانتفاضة. ولهذا فإن المظاهر والتجليات الأساسية التي مهدت للانتفاضة الشعبية تجد جذورها في الحراك الاحتجاجي الذي اندلع في 2011 وتواصل خلال الفترة حتى تشرين الأول 2019. ويمكن بلورة أبرز تلك المظاهر والسمات:

- إن الظاهرة الأولى هي سيادة منطق النهب والفساد الذي شجعه ورعاه وباركه التحالف البيروقراطي/الطفيلي/الكومبرادوري/الرأسمالي التابع ، ويتمثل هذا المنطق في : سيطرة مافيات الفساد أو

(عصابات النهب السريع على طريقة "اضرب واهرب") في ظل غياب أو تغييب أي ضوابط للحد من هذه الظاهرة.

- الظاهرة الثانية : التداخل العضوي الوثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين العصابات النهائية- "المافيات"- وبين "جهاز الدولة" على المستويات العليا والوسيط. وفي ذلك تفاصيل كثيرة، ليس هنا محل استعراضها أو تحليلها .

- الظاهرة الثالثة : التداخل بين الأحزاب والقوى الحاكمة/أو الائتلاف المهيمن وأجهزة الدولة.
- الظاهرة الرابعة : غلبة "الاستمرار" و "الاستقرار" - استمرار نظام الحكم واستقرار النظام السياسي القائم - على مطالب التغيير والتجديد الجذري، سواء من حيث تكوين وشخص جماعة السلطة، أو في التركيب الجيلي والفكري لما يسمى بـ "النخبة السياسية" ، وفي آليات الحكم الدستورية والقانونية والسياسية.

- الظاهرة الخامسة: كبت منظمات المجتمع المدني وحركة النقابات المهنية وفي مقدمتها العمالية وتهميشها وتحجيم حركتها أو تفتيتها الى كيانات واتحادات مختلفة ومتعارضة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الظواهر الخمس المشار إليها، ليست أكثر من "مظاهر" خارجية لحقائق عميقة الجذور، في أعماق البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ؛ ونذكر من بين هذه الحقائق، في لمحة موجزة، ما يلي:

1- ضياع فرصة تحقيق انطلاقة تنموية حقيقية ، خلال الستة عشر سنة الأخيرة (منذ 2003 حتى 2019) نتيجة لعدم وجود رؤية تنموية واضحة.

2- عمق التفاوت الاجتماعي، الطبقي والمناطقى ، وإهدار العدالة الاجتماعية، وخاصة في مجال إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق "الجهوية". وقد تم ذلك بفعل الانجراف وراء موجات العولمة الرأسمالية العاتية، وإطلاق العنان لقوى السوق العمياء، واضمحلال الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وطغيان مجموعات قليلة على الغالبية الاجتماعية من الفقراء والكادحين وشغيلة اليد والفكر عموما وحتى قطاعات واسعة من "الطبقة الوسطى" .

وتجسدت نتائج ذلك بادية للعيان، من وراء الحركات الاحتجاجية التي سبقت اندلاع الانتفاضة، وفي مقدمتها:

- تفاقم ظاهرة "بطالة الخريجين"، خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه؛ وتعامل الحكومة مع مطالبهم المشروعة بشكل سلبي بل وصل الحد الى اعتداء القوات الامنية على المحتجين منهم بهدف تشتيتهم.

- وعدم التوازن بين ثلاثية الأجور والأسعار والإنتاجية.

- وتحميل الطبقة العاملة والكادحين واجزاء واسعة من "الطبقة الوسطى" أعباء الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة امتثالا لـ "توصيات" صندوق النقد الدولي و "خبرائه"، بتقليص فرص العمل وخفض الدخول المتاحة، وتجريدها من ملكية الأصول المنتجة للثروة ومن فرص الترقى التعليمي والمعرفي والصحي والمعاشي عموما.

3- تعمق احتكار السلطة من قبل عُصَب وعصابات، يقال لها نخب، محتكرة للثروات، خاضعة للنفوذ الأجنبي.

نحو قراءة اقتصادية – سياسية للانتفاضة الشعبية

في البداية لا بد من ملاحظات سريعة:

أولاً : من المهم الإشارة الى ان القراءة السياسية والاجتماعية للانتفاضة الشعبية غير ممكنة بدون العودة إلى الاقتصاد، كعامل محدد في نهاية المطاف وليس الوحيد طبعاً، وأقصد بذلك العودة إلى الأسباب الاقتصادية الجوهرية الكامنة خلف هذه المتغيرات السياسية، وأولها تحديداً "المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال الذي طرحه الحاكم المدني لسلطة الاحتلال في 2003، وتلاه ما سمي بـ "سياسات التصحيح الهيكلي" التي فرض صندوق النقد الدولي تطبيقها في بلادنا، ابتداء منذ عام 2005 ، والتي طلبت أو فرضت نهج الخصخصة الذي استهدف محاولات بيع كل ثروة الشعب لمافيات رأس المال التجاري (الكومبرادوري) والمالي والعقاري الطفيلي، وأصبحت مهمة الدولة في ظل الخصخصة والشروط الجديدة، تسهيل نشاط الرأسمال التجاري والعقاري والمالي والخدمات الطفيلي.. ومن ثم تفاقم الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا النشاط، مع تفاقم الاستبداد والقمع ومصادرة الحريات ودور كل ذلك في تفجير الانتفاضة.

ثانياً : في هذه المرحلة (منذ 2003 وإلى اليوم) تم "احتكار" الاقتصاد عموماً ، ونهبه من قبل التحالف البيروقراطي/الكومبرادوري/الطفيلي، وتزايدت الهوة الطبقية بصور وأشكال غير مسبوقة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، حيث أصبحت أقل من 10% من السكان يتحكمون بأكثر من 70% من الدخل، الأمر الذي كان طبيعياً معه أن تشعر اوسع قطاعات المجتمع بأنها لم تعد قادرة على القبول بتراكمات معاناتها وإذلالها واستغلالها، وبالتالي وجدت في الانتفاضة الشعبية فرصتها للقضاء على هيمنة الائتلاف البيروقراطي – الكومبرادوري الطفيلي ومجموعاته التي تنهب كل شيء، وتتحكم بكل سياسات الدولة وأجهزتها، وتزيد من قوة الدولة البوليسية والاستخبارية، حيث تم بالفعل اعادة صياغة الطبقات – إذا صح التعبير- بحيث تحتكر قلة من رجال الاعمال ورموز البيروقراطية/الطفيلية/الكومبرادورية الحاكمة، جزءاً هائلاً من الدخل القومي، وتعيش قطاعات واسعة تحت خط الفقر (المحدد بدولارين في اليوم). والأسوأ هو أنّ نسبة البطالة كانت تبلغ معدلات عالية في العراق تقدر بين 40% و50%، بل وحتى أكثر من ذلك بالفعل.

وفي مثل هذه الاحوال، حين يجتمع تدني الأجور مع البطالة والفساد ويتعاظم قمع الأجهزة الأمنية، ناهيك عن تنامي ظواهر الثراء الفاحش وبسرعة، يقابله تعاظم الفقر والاستقطاب الاجتماعي من جهة اخرى، كل هذا ولد وسيولد المزيد من مظاهر الرفض والاحتجاج وصولاً الى الانتفاض بهدف تفكيك النظام المستند على الهويات الفرعية ، بعد أن أصبح الاحتقان الاجتماعي في أوجه، ويرتفع في أولويته الاجتماعية.

ثالثاً: ومع تفاقم هذه الاحتقانات الاجتماعية بسبب الفقر والبطالة والاستبداد وقمع الحريات، فقد كان لابد لتراكماتها – طوال السنوات الماضية- ان تصل إلى لحظة القطع أو التفجر الحالية التي بدأت في أوائل تشرين الاول 2019.

ويبدو ان صيرورة الاستبداد والقمع ونهب الثروات ، وصلت إلى نهاياتها في العديد من البلدان ومنها العراق، وفي مثل هذه الاوضاع لن تكون الانفجارات والانتفاضات الشعبية ممكنة فحسب، بل مؤكدة. وارتباطا بالملاحظات السابقة، تتطلب القراءة الاقتصادية – السياسية لما جرى ويجري الحديث بالتفصيل عن القضايا التالية:

أولاً: السياسات النيوليبرالية وآثارها

إن الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة التي حصلت في العديد من البلدان العربية، ومنها العراق، تشير في معظمها بما لا لبس فيه إلى أن الأثر السلبي للسياسات النيوليبرالية في بلداننا قد بلغ حالة من الخطر لا يمكن الاستهانة بها وهي التي هيئت الظروف لمقدمات الانفجار الشعبي.

وإذا اردنا ان نضع هذه الاحداث في موقعها الصحيح فانه يمكن القول أنّ هذه الموجة من الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت معظم البلدان العربية، هي امتداد للموجة الأولى التي شهدناها في نهاية سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته، بدءاً من انتفاضة 18 و19 كانون الثاني / يناير سنة 1977 في مصر، مروراً بالسودان وتونس والمغرب، وعودةً إلى مصر وتونس والمغرب والسودان، ثم إلى الجزائر والأردن والمغرب.

هذه الانتفاضات حدثت بعد البدء بتحقيق " تحرير الاقتصاد " انطلاقاً من وصفة صندوق النقد الدولي الذي فرض ما سمي بـ " سياسات التصحيح الهيكلي " .

فقد تطلبت هذه السياسات الخصخصة وعتت بيع كل ثروة الشعب لمافيات كانت قد بدأت تتألف حينها، و " كفّ يد " الدولة عن كل ما يتعلق بالاقتصاد. وأصبحت **مهمة الدولة التابعة** تسهيل نشاط الرأسمال الإمبريالي، والمال المضارب، من خلال إصدار قوانين تحمي نشاطه تحت شعار "استقطاب الرأسمال الأجنبي" !

وفي الحقيقة، ولكي نفهم ماذا حصل في العديد من البلدان العربية من حراك مجتمعي يجب أن نتذكّر بأن النيوليبرالية قد تمّ استيرادها في السياسات الاقتصادية العامة للبلدان العربية على **مرحلتين تاريخيتين** ¹:

المرحلة الأولى: من سياسة "الانفتاح" إلى أزمة المديونية الخارجية.

المرحلة الثانية: تعميق وانتشار سياسات "التحرّر" الاقتصادي والمالي

المرحلة الأولى من تحرير الاقتصاديات العربية على النمط النيوليبرالي

من سياسة " الانفتاح " إلى أزمة المديونية الخارجية (1970-1990)

1 جورج قرم، الاضطرابات الاجتماعية: حدود النيوليبرالية في العالم العربي، الأحد، 23 كانون ثان 2011

كانت المرحلة الأولى قد بدأت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين في إطار أزمة المديونية الخارجية التي عصفت بالعديد من بلدان العالم الثالث خاصة في أميركا اللاتينية (بدأت في المكسيك عام 1982) والشرق الأوسط. وقد انفجرت أزمة المديونية هذه على أثر ازدياد أسعار النفط والمواد الأولية في السبعينيات من القرن الماضي وظهور فوائض مالية كبيرة حيث أقبلت المصارف التجارية الدولية على إقراض مبالغ طائلة لبعض الدول النامية نظراً لزيادة إيرادات قسم منها نتيجة تصدير النفط والمواد الأولية الأخرى مثل القطن والفوسفات. لكن في نهاية هذا العقد بدأت تلك الأسعار تتراجع وترافق هذا التراجع مع ارتفاع حاد في الفوائد العالمية (وصل إلى 20% على كل من الدولار والإسترليني بين 1980 و1983) مما زاد من أعباء خدمة الديون الخارجية على هذه الدول.

وقد أصبح العديد من الدول العربية المدينة، كما دول أخرى في أميركا اللاتينية وأفريقيا، في حالة عجز عن خدمة ديونها الخارجية بانتظام، خاصة بعد أن أصبح عبء خدمة الدين العام يمثل نسبة عالية من إيرادات التصدير بلغت في بعض الأحيان ما يفوق 100%، ولذلك اضطرت كل من مصر، اليمن، الأردن، المغرب، الجزائر والسودان إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية.

وقد استغل الدائنون هذه الحالة لفرض العقيدة النيوليبرالية التي تبلورت خلال عهد كل من رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر (1979-1990)، ورئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان (1981-1988) وتجسدت فيما سُمي **Washington consensus** (توافق واشنطن) تحت تأثير الفكر الاقتصادي الجديد المتطرف في ليبراليتيه والمطالب بما يلي:

1. تراجع دور الدولة في الاقتصاد عبر خصخصة أهم المرافق العامة؛
 2. والتخفيف من اعداد الموظفين في القطاع العام وتجميد مستوى رواتبهم، بل عند اللزوم تخفيضها زعماً بتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات في المالية العامة؛
 3. الحد من حمايات الاجتماعية التي تقدمها الدول إلى مواطنيها، بل في بعض الأحيان إلغاؤها وبشكل خاص عبر القضاء على الدعم الذي تقدمه الدول للحفاظ على أسعار متدنية للمواد الاستهلاكية الأساسية، مثل: الطحين، السكر، الأرز، الزيت والبنزين.
- وهذا ما أدى إلى انفجار اضطرابات شعبية واسعة النطاق في كل من: مصر (1977)، تونس (1984)، المغرب (1981 و1984)، الجزائر (1988)، الأردن (1989)، والسودان (1982 و1985).

وقد دخلت الدول المعنية في نوع من هيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سياساتها العامة، إذ أن تأمين القروض من هاتين المؤسستين الدوليتين قد أصبح يتطلب الخضوع للعديد من الشروط في تطبيق سياسات اقتصادية عامة معينة، تحقق الأجندة النيوليبرالية كشرط أساسي للحصول على إعادة جدولة المديونية الخارجية من قبل المصارف الدولية الكبرى أو الدول الرأسمالية المتقدمة.

ومن جرّاء تلك السياسات الجديدة شهدنا ما يلي:

1. تراجعت معدلات النمو إلى حد كبير ليس فقط في الدول العربية التي أخضعت لبرامج التعديل البنيوي.

2. وقد وقع عبء التعديل البنوي على عاتق الطبقات والفئات الشعبية بشكل حصري، بينما وفي نفس الوقت وُلدت فئة جديدة من رجال الأعمال الكبار المقربين من المسؤولين السياسيين والذين راكموا ثروات هائلة من وراء عمليات الخصخصة،

3. و "تحرير" التجارة الخارجية والأسواق الداخلية،

4. وزيادة الفوائد المصرفية إلى مستويات غير مسبوقة، والتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات كوسيط بينها وبين الحكومات المحلية خلال تدفق الاستثمارات الخارجية وعمليات الخصخصة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن في هذه الحقبة التاريخية بالذات تزايد عدد السكان في كل البلدان العربية بمعدلات نمو سنوية عالية جداً، فاقت في بعض الأحيان 3% (كمثال، خلال الفترة 1980 – 1990، بلغ معدل نمو السكان في العالم العربي 3.5% سنوياً) دون أن تتمكن الدول من زيادة الإنفاق على تطوير البنية التحتية بما يتلاءم مع هذه الزيادة في عدد السكان، ودون أن تتمكن من التوسع في الخدمات الصحية والتربوية التي كانت تحتاج إليها هذه الأعداد المتزايدة من السكان في البلدان العربية، خاصة في ظلّ القيود المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والدول الصناعية الكبرى والمصارف الدولية الكبرى الدائنة على زيادة الإنفاق العام.

وكان لهذا الوضع المتفجر أثر سياسي بالغ ظهر في انتشار أنواع مختلفة من الأصوليات الدينية والمذهبية التي لعبت دور استيعاب النقمة الشعبية ونقمة الطبقة الوسطى أمام هذا التردّي لمستويات المعيشة.

المرحلة الثانية من تحرير الاقتصادات العربية على النمط النيوليبرالي **تعميق وانتشار سياسات التحرير الاقتصادي والمالي (1990-2010)**

يمكن تحديد بداية هذه الفترة في التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي خلال الفترة 1989-1990. وفي هذه المرحلة بالذات، دخلت البلدان العربية في اتفاقيات جماعية لتحرير التجارة الخارجية مع منظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن قمة مراكش عام 1994 وكذلك مع الاتحاد الأوروبي الذي أسّس مسار برشلونة مع الدول العربية المتوسطة عام 1995، بالإضافة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية عام 1996، مما تطلّب تسريع خطى "تحرير" التجارة الخارجية التي كانت قد بدأت في المرحلة الأولى.

وقد تناول هذا "التحرير" ليس فقط إلغاء الحواجز الجمركية النوعية والكمية، بل أيضاً القيام بتخفيض متوسط الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد بهدف تخفيضه تدريجياً إلى حدّ أقصى بواقع 5 % من قيمة البضائع المستوردة. كما اضطرت الدول العربية إلى منح كل التسهيلات للاستثمارات الأجنبية والامتناع عن فرض قيود عليها و "تحرير" عمليات إعادة تحويل الأرباح المحققة من قبل المستثمرين الأجانب.

إن انسحاب الدولة من القيام بدورها التنموي، وترك تطور الاقتصاد إلى عفوية السوق وآلياته الطليقة أدّى إلى ما يلي:

- تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي من ناحية ونمو القطاعات الخدمية والسياحية والعقارية من ناحية أخرى؛
- وقد اتسع ذلك الخلل البنيوي طيلة ما يقرب من ثلاثة عقود، وهو يؤدي بالضرورة إلى خلق الضغوط التضخمية، وتفاقم الأزمة الاجتماعية؛
- ومن الناحية الاجتماعية، كانت آلية التوزيع في القطاعات الخدمية تعاني من التحيز الاجتماعي ضد الفقراء، فهي لا تخدم سوي الفئات والشرائح الثرية في المجتمع والسياح وأثرياء البترول، على حين لا يجد المواطن العادي خدمات صحية أو تعليمية لائقة. ونفس الشيء نجده في القطاع العقاري الذي ابتعد تماماً عن سكن الفقراء أو حتي الفئات الوسطي، وتركز على القصور والفيلات و "مدن الأحلام".
- وبصورة عامة نحن إزاء آلية لاستقطاب الغني والفقير، فتتراكم الثروة لدى القلة، ويتسع نطاق الفقر والفقراء مع تآكل لوضعية الفئات الوسطي، التي أخذت الفقر يطاردها، وهي التي كانت تتمتع منذ بدء العصر الحديث بمكانة اقتصادية حصينة نسبياً، فضلاً عن المكانة الاجتماعية، تنأى بها عن وهدة الفقر.

كان لهذه السياسات جملة من النتائج الفعلية من بينها:

- **النتيجة الأولى والاحتمية** لهذه السياسات الاقتصادية العامة تمثلت في تفاقم أزمة البطالة عند العنصر الشاب المتخرج في الجامعات بأعداد متزايدة، سواء بسبب المعدلات العالية للنمو السكاني أو بسبب سياسات توسيع المؤسسات التربوية والجامعية في الفترات السابقة لاستيعاب زيادة عدد الطلاب. وهذه الظاهرة الخطيرة أصبحت تغذي التملل الاجتماعي العام وتشجع انطواء العنصر الشاب على هويات مذهبية أو دينية ضيقة بحثاً عن تعويض معنوي ونفسي أمام تدهور الأوضاع الاجتماعية. وهذا ما أدى إلى الرغبة الجارفة في ترك الوطن بحثاً عن لقمة العيش وفرص العمل التي تليق بالكفاءات والاختصاصات الجامعية المكتسبة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن 70 ألف عربي أنجزوا دراستهم الجامعية يهاجرون سنوياً بحثاً عن فرص العمل خارج أوطانهم؛ كما أن 54 بالمائة من الطلاب العرب الذين درسوا في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. وتقدر مصادر مختلفة بأن عدد العلماء والأطباء والمهندسين الذين يهاجرون من لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب والجزائر يبلغ 100 ألف سنوياً، كما يُقدَّر أن 70 بالمائة من العلماء لا يعودون بناتاً إلى أوطانهم، وكذلك 50 بالمائة من الأطباء و23 بالمائة من المهندسين.

وبالنسبة إلى العلماء، فإنَّ وجهة اغتربهم تكون دائماً أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ومرد هذه المأساة هو انعدام فرص العمل اللائقة في بلدانهم. وتقدر دراسة أخرى أنَّ هجرة 450000 شخص من ذوي الكفاءات العليا قد أدت إلى خسارة ما يقارب 200 مليار دولار للاقتصادات العربية.

- **تعاضم استقطاب الدخل والثروة خلال هذه المرحلة.** صحيح أنَّ الفئات الثرية قد توسَّعت عدداً إثر موجة زيادة أسعار النفط ابتداءً من عام 2003 – 2004 وما نتج عنها من فورات اقتصادية في دول الخليج المصدرة للنفط والغاز، وكذلك فورات في البورصات الخليجية وبعض البورصات العربية الأخرى وأيضاً من جراء الفورات في القطاعات العقارية. غير أنَّ معظم الفئات السكانية الأخرى وبشكل خاص

الفئات الريفية وفقراء المدن قد زاد عددها أضعافاً بالمقارنة مع زيادة عدد الأثرياء أو الشطر الأعلى من الفئات المتوسطة الدخل.

وقد بدأ التملل الاجتماعي يعود إلى العلن عام 2008 (كما حصل في مصر والمغرب وموريتانيا) عندما أقدمت بعض الدول العربية على زيادة أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية على اثر الزيادات الجنونية التي أصابت أسعار هذه المواد الغذائية في الأسواق العالمية ؛ ولاحقاً وبشكل صادم حصلت اضطرابات اجتماعية صاخبة في العديد من البلدان.

ثانياً: فشل نمط محدد للدول: اخفاق الأنظمة الريعية في البلدان العربية

لا بد أولاً من تدقيق مفهوم " الدولة الريعية ".

يعود هذا المفهوم إلى الباحث الإيراني حسين مهدي الذي طرحه عام 1970، وحاول باستعمال هذا المفهوم ان يقدم تفسيراً ليس للسلطة في الدول الخليجية وحسب بل للسلطة في دول أخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر.

والريع له نمطين فهو:

- إما يتحقق من موارد طبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
- وإما يتحقق عن أو نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لثقل عسكري أي أن لموقعها ميزة جيوسياسية، وأمثلة ذلك الدول التي تعتمد على الدخل الناتج عن المجاري المائية التي تشرف عليها.

" الدولة الريعية " اذن بحسب مهدي هي الدولة التي تعتنش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو تقديم خدمات استراتيجية (قناة السويس مثلاً)، او من ضرائب تُجبي على تحويلات من الخارج (مصر، اليمن، تونس والمغرب، سوريا ولبنان)². فالدولة الريعية اذن، وبهذه المعاني الثلاثة، تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

والدولة من هذا النوع تتميز بجملة خصائص³:

- قطاع دولة كبير، يقابله مستوى منخفض من تحصيل ضريبة الدخل.

- يعتاش المواطنون في الدولة الريعية من الدولة، أي أن الدولة هي التي تمولهم بدلا من أن يمولوا هم الدولة التي هي، في نهاية المطاف، مزيج من سلطة قبلية وشركة استثمارية معاً. في حين أن دافع الضرائب في المجتمعات الديمقراطية التاريخية هو الذي يمول الجزء الأكبر من دخل الدولة، وهذا الأمر هو أحد أركان المجتمع المدني الحديث. هذا مع العلم أن تاريخ الديمقراطية ترتبط بدايته مع نوع من الارتباط المالي عملا بالقاعدة المعروفة في الديمقراطية: "لا ضرائب دون تمثيل".

² H.Mahdavy, " The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran ", in: M.A.Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467.

³ لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر، الربوع النفطية وبناء الديمقراطية – الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2013).

منذ العام 1973 الذي شهد ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف ما كانت عليه سابقاً، اضطربت البنية الاجتماعية - السياسية في الدول العربية، وامتدت هذه الطفرة لتشمل الدول النفطية منها، فتحوّلت الأنظمة العربية إلى أنظمة ريعية.

أما عواقب هذه البنية الريعية فتتمثل بانعدام التناظر السياسي بين الدولة والشعب، إذ ينهمك النظام الحاكم بمراكمة الثروات غير آبه بتوفير فرص العمل لشعبه.

من مصلحة هذا النمط من الدول أن يظلّ شعبها عاطلاً عن العمل وعاجزاً عن خلق الثروات بنفسه، فهي تخشى زوال احتكارها لتوزيع الرّيع، وبالتالي، تُؤثر التّعامل مع العاطلين عن العمل أو العاملين في مهن لا تؤمّن لقمة العيش، ذلك أنّه يتيسّر عليها شراء دعم هؤلاء عبر تأمين المساكن لهم أو منحهم إعانات اجتماعية، عوض أن تسمح الدولة ببروز طبقة اجتماعية تنتج الثروات بنفسها فتستقلّ نوعاً ما عن قبضتها وتُساوئها وتتدبّر بممارساتها. إنّ معظم الأنظمة العربية تعمل بهذا الشكل، أمّا المساعدات الخارجية الوافدة إليها، فتُسهم في تعزيز استمرارها في السّلطة، وخير دليل على ذلك الحالة في مصر والأردن.

إحدى النتائج المهمة للنظرية الريعية كما يرى الباحث نجم أبادي يتمثل في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة. كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية. **هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمدخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة.**

أما على الصعيد الاقتصادي فإن السياسات التي تقوم عليها الدولة الريعية تفرز العديد من المشكلات الاقتصادية بدايتها الاعتماد على أنظمة اقتصادية مهترئة وراكالية تميل نحو السلوك الاستهلاكي الغير منتج.

وهذا بدوره يقود نحو خلل في توزيع الدخل إذ أنه يقوم في مثل هذه الدول على المزايا السلطوية الناتجة عن النظام السياسي للدولة بدلاً من أن يقوم على أساس من التوزيع العادل حسب الإنتاجية... والأمر لا يتوقف عند الخلل المتمثل في انعدام التوزيع العادل للثروات بل يؤدي إلى ظهور أمراض اقتصادية ينشأ عنها خلل أخلاقي اجتماعي، فمثل هذا النوع من الاقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد المالي والإداري والسبب هنا لا يتناول الجانب الأخلاقي للشعوب بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الأنظمة وما ينتج عنها من نظم اقتصادية.

إن أخطر ما تعاني منه الدولة الريعية هي أنها ترسي أسس استمراريتها على ما تسيطر عليه من موارد وما تقدمه من خدمات وهي بذلك قد تغفل ضرورة بناء كيائها على أساس من اختيار شعوبها ولنصف إلى ذلك أن أداء الدولة الريعية يتوقف دوماً على مقدار ما تجبّيه من ريع.

ويجمع منظرو الدولة الريعية على أن **نشاطات هذه الدولة تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين.** فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزاً كافياً لمحاولة تغيير النظم السياسية. ويكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبين لمشكلاته أساساً في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير.

وهناك على الأقل ثلاث آليات سببية من شأنها أن تفسر الصلة المفترضة بين صادرات النفط ونشوء الحكم التسلطي: مفعول الريع، آلية القمع، آلية التحديث.

الآلية الاولى هي ما يمكن تسميته "مفعول الريعية"، ويعني ان الحكومات تستخدم عائدات النفط لتخفيف الضغوطات الاجتماعية التي يمكن لها، بخلاف ذلك، ان تؤدي الى تزايد المطالبات بمحاسبة الحكومات محاسبة اشد. وتقول الدراسات المتوفرة ان ذلك يمكن ان يحصل بثلاث طرق:

1. الطريقة الاولى هي "تأثير الضرائب". ويقصد بذلك ان الحكومات، اذ تتوفر على ايرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة الى ضرائب باهضة، او لا تعود بحاجة لفرض اية ضرائب باهضة على الاطلاق. مقابل ذلك سيخفف ميل السكان الى المطالبة بمحاسبة الحكومة، ناهيك عن المطالبة بان يمثلوا في هذه الحكومة.
2. يتضمن مفعول الريعية عنصرا ثانيا هو "تأثير الانفاق" ويقصد بذلك ان الثروة النفطية تفضي الى زيادة الانفاق على المحسوبة (الاتباع والمحاسبين)، مما يخفف او يسكت الاعتراضات الكامنة التي تسعى الى اقامة الديمقراطية.

وتبدو الريعية في الدول النفطية مثلا كما لو هي ما يشبه عملية رشوة سياسية:

- أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية؛
- مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمن الوظائف والخدمات الاجتماعية؛
- ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه.

3. العنصر الثالث في مفعول الريعية هو ما يمكن ان نسميه "تأثير تشكيل الفئات الاجتماعية". المقصود بذلك ان ايرادات النفط تمنح الحكومات أموالا كافية تستطيع بواسطتها ان تمنع تشكيل فئات وشرائح اجتماعية مستقلة عن الدولة، وميالة الى المطالبة بالحقوق السياسية.

الآلية الثانية هي آلية القمع.

في حين الآلية الثالثة هي آلية التحديث.

ان مؤثرات الريعية والقمع والتحديث متداخلة، يغذي بعضها بعضا.

فمؤثر الريعية ينحصر في استخدام الحكومة للتدابير المالية لإبقاء السكان خاملين اقتصاديا؛

اما مؤثر القمع فيتركز في استخدام الحكومة للقوة (بفضل بناء اجهزة امن داخلي كبيرة لإسكات المطالبة بالديمقراطية) لإبقاء السكان خامدين سياسيا؛

في حين ان مؤثر التحديث يتجه الى العوامل الاجتماعية التي تحافظ على خمود السكان (بسبب عدم انتقال السكان الى قطاع الصناعة والخدمات مما يجعلهم اقل ميلا للديمقراطية).

ملخص القول ان التصرف بثروة نفطية كبيرة اتاح للدولة، والنظام السياسي المتحكم، والى مدى بعيد، بالحراك الاجتماعي وتراكم الثروة لدى الفئات المختلفة. وبفضل ذلك استطاع النظام السياسي في العراق، خلال فترة زمنية وجيزة نسبيا، ان يلحق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي، من خلال التحكم بتوزيع الثروة، مما افضى الى تدهور وتبدد شرائح وفئات اجتماعية، وظهور شرائح وفئات اخرى ترتبط مباشرة، من خلال وشائج الولاء والقربا، بالنبذة المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي.

لقد مثل توفر الثروة النفطية الغنية في العديد من البلدان نقیضا لتطور الديمقراطية ومصدرا اساسيا لتفشي الاستبداد، بفعل قدرة الدولة على اختطاف واخضاع المجتمع المدني لهيمنتها بوسائل الاغراء والاكره.

وفي حين وفرت الثروة النفطية امكانية اختزال قرون من الانتقال من الانظمة السابقة على الرأسمالية الى الرأسمالية الحديثة فإنها، من جهة اخرى، حررت الدولة من الحاجة الى فرض الضرائب على المواطنين، وبالتالي لم تجد الدولة الحاجة الى منح مواطنيها حقوقا ديمقراطية مقابل تمويل المجتمع لحاجاتها... وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فأنها غالبا ما افضت الى نشوء اقتصادات مشوهة تقوم على الاستهلاك المسرف، اقتصادات تتكل، الى حد كبير، في ادائها على الايرادات المالية المتأتية عن بيع الموارد الطبيعية في الاسواق الدولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تتعرض لها الاسواق.

اضافة الى ذلك، فإن استئثار الدولة بالثروة الطبيعية يمنح النظام السياسي الحاكم الاداة الفاعلة لضمان استمراريته وشرعيته، عن طريق وسائل الفساد الإداري والحكومي، نتيجة تغليب مظاهر الولاء السياسي والقرباة والمحسوبية في توزيع الثروة على النشاط الاقتصادي الفعلي.

ثالثا: قضايا التهميش الاجتماعي.

الفئات الهامشية في بلدان المحيط بحاجة الى اعادة تعريف

دون الانتقاص من جهود الباحثين الذين يعتمدون المنهج الماركسي في دراساتهم للظواهر الاجتماعية، وانتاج معرفة علمية عنها، نستطيع أن نقول أن العديد من هؤلاء في مسعاهم لتحديد طبيعة " الفئات الهامشية " في بلدان " العالم الثالث " يستعيرون أطروحات ماركس وإنجلز ومفاهيمهما حول " رعا المدن " أو " الفئات الهامشية " التي نشأت في القرن التاسع عشر، أي دون أخذ الظروف التاريخية التي صيغت في ظلها تلك المفاهيم، أي تاريخية المفاهيم.

يتعين اذن القيام بقراءة سريعة لإطروحات ماركس، وإنجلز في هذا المجال، وبيان مدى قيمتها المعرفية في تحديد طبيعة " الفئات " الناشئة في بلداننا ونحن ندخل العشرية الثالثة من القرن الواحد والعشرين ، وهل تماثل، من حيث خصائصها، تلك التي نشأت في القرن التاسع عشر.

كتب (أنجلز) في مقدمته لكتاب " حركة الفلاحين في المانيا " عن حتالة البروليتاريا ما يلي : " حتالة البروليتاريا..... تمثل نفايات من جميع العناصر المتفسخة اخلاقيا ونفسيا من جميع الطبقات، والتي تتركز بصورة رئيسية في المدن الكبيرة..... إن هؤلاء الاوباش مأجورون كليا ومزعجون اشد الازعاج بلجاعتهم " ⁴.

إن قراءة التعريف اعلاه تسمح لنا باستخلاص ثلاثة افكار اساسية اراد (أنجلز) أن يعبر عنها:

- إن حتالة البروليتاريا، بالنسبة لإنجلز، هي تلك النفايات من العناصر المتفسخة من جميع الطبقات، التي تتركز بصورة رئيسية في المدن، أي أن هذه الحتالة لا تمتاز بالوحدة الطبقيّة

⁴ ماركس، انجلز، المختارات في اربعة اجزاء، الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1974)، ص 96.

(الانتماء لطبقة محددة)، وبالتالي فإن حالة البروليتاريا هنا هي تعبير مجازي وليس مفهوما علميا دقيقا.

- وتأسيسا على الملاحظة اعلاه يمكن القول بأن (أنجلز) يعتمد هنا المعيار النفساني الاخلاقي، وليس الاقتصادي في تحديد هذه "الحالة".
- انعدام عنصر التخصص في ممارسة "النشاط". إن أهمية هذه الخاصية تكمن في قابلية عناصر الحالة واستعدادهم لممارسة كل "الاعمال" التي تعرض عليهم. إن عدم التخصص يجعلهم على استعداد لممارسة كل "الاعمال غير العادية"، "القدرة"، تلك التي تتطلب الصلابة والصلف وتجعل منهم أكثر فضاضة وحبا للمغامرة، وبالتالي فإنهم "مزعجون أشد الازعاج بلجاعتهم".

أما بالنسبة لماركس فإنه أنتج مفهوما آخر للتعبير عن هذه الفئات فكتب قائلا: "أما رعاة المدن، هذه الحشرات الجامدة، حالة أدنى جماعات المجتمع القديم، فقد تجرهم ثورة البروليتاريا الى الحركة، ولكن ظروف معيشتهم، وأوضاع حياتهم تجعلهم أكثر استعدادا لبيع انفسهم الى المكائد الرجعية"⁵.

هنا نعثر عند (ماركس)، مقارنة بإنجلز، على مفهوم (رعاة المدن) كتعبير عن هذه "الحالة"، الذي ظهر في تعريف أنجلز. إن ظروف معيشة هؤلاء الصعبة والتعبئة يمكنها أن تجعل منهم قوة جاهزة، حسب تعبير ماركس، ومستعدة لتقديم "خدماتها" في اللحظات الحاسمة، في لحظات التحولات الاجتماعية الكبرى، أو في لحظات الأزمة. أليس مثال "لويس بونابرت" تعبيرا عن القوة الرهيبة التي تتمتع بها هذه "الفئات"، حين استخدمها في توجيه حرابها لقمع خصومه⁶.

وفي عمل اخر لماركس نرى أنه يستخدم مفهوم البروليتاريا الرثة بطريقة مجازية، ليس لوصف تلك الفئات التي تحدثنا عنها وانما لوصف "أجنحة" البرجوازية ذاتها. هكذا على سبيل المثال نجد عند ماركس في "الايديولوجية الالمانية" تعارضا بين البرجوازية والطبقة الصناعية الكبرى، حيث تلك الطبقات، حسب اعتقاده، تؤدي وظائف اجتماعية مختلفة، ومصالح البرجوازية يمكن أن تنتهي في حدود كل شعب، في حين أن الطبقة الصناعية الكبرى هي طبقة "دولية"، طبقة ذات طبيعة كوسموبوليتية⁷.

اما في "المعارك الطبقيّة في فرنسا" فقد سعى ماركس لإبراز التقاطع الناشئ بين المصالح الطبقيّة للارستقراطية المالية مع مصالح البرجوازية الصناعية⁸. وتوصل الى استنتاج مهم بأن الارستقراطية المالية تثرى ليس عبر حقل الانتاج، بل عبر استحوادها، وبذلك، على الثروات الموجودة، ولهذا يسميها بتهكم بـ "بروليتاريا رثة" تترعب على قمة المجتمع البرجوازي⁹.

لا ينبغي استخلاص استنتاجات متعجلة من هذه الاطروحات وتحميلها أكثر مما يجب، غير ان ما ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال هو ضرورة قراءة هذه التعاريف ضمن السياق التاريخي-السياسي الذي انتجت فيه.

لم يكن هدف ماركس وإنجلز الاساسي، انتاج معرفة بهذه الفئات انما كان همهما المعرفي يدور حول قضية اعق: انتاج معرفة نظرية – منهجية بالتشكيلة أو التكوين الرأسمالي، بهدف طرح بديل يتجاوز

⁵ ماركس، انجلز، بيان الحزب الشيوعي، (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 54.

⁶ قارن: ابراهيم محمود، حركة حالة البروليتاريا في العالم الثالث، "النهج"، العدد 1990/32، ص 98.

⁷ ك.ماركس، الايديولوجيا الالمانية. وقد ورد في: Oeuvres Philosophiques, t.VI, p.219

⁸ ك.ماركس، المعارك الطبقيّة في فرنسا، الاعمال الكاملة، المجلد 3، وارشو، 1961، ص 132 (باللغة البولندية).

⁹ المصدر السابق، ص 134.

ذلك التكوين على المستوى النظري والسياسي في آن. لذلك تبدو صحيحة الاطروحة القائلة " بضرورة التميز " الواضح بين ادوات نظرية مصاغة على مستوى التجريد " وبين الادوات التحليلية اللازمة لدراسة أوضاع محددة تكون اكثر تعقيدا وتشابكاً"¹⁰.

نعود الان الى موقع الفئات الهامشية في البنية الاجتماعية/الطبقية لبلدان "الاطراف". ان مسألة الاصول الطبقية والانحدار الاجتماعي لهذه الفئات في البلدان النامية لم تحسم بصورة نهائية. لهذا ومن المفيد أولاً أن نشير الى حقيقة مهمة جداً، وهي أن تحديد جذور هذه الفئات يجب أن يرتبط بتحليل خاصة تطور التكوين الاجتماعي في بلدان "الاطراف". ونعتقد أن هذه المنهجية ستسمح لنا بإجراء مقارنة بين سيرورات نشوء وتطور هذه الفئات في البلدان المتطورة وبلدان "الاطراف"، وبالتالي تحديد جذور الاختلاف في النشوء وما يترتب عليه من ضرورة انتاج مجموعة جديدة من المفاهيم التي تعبر عن هذه الظواهر.

إن إنتاج معرفة منتظمة بصدد " الفئات الهامشية " في بلدان "العالم الثالث " يجب أن يرتبط بتحليل خاصة التطور الرأسمالي في البلدان " الطرفية "، أي تحليل خاصة ظهور الرأسمالية هنا، تحديد أصولها، والنتائج، والعواقب المرافقة لها.

ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من القضايا من بينها ان الرأسمالية " المحمولة " من الخارج لم تحطم البنى التقليدية، بل وعملت في أحسن الاحوال على تكيفها وفقاً لاحتياجاتها، وقد خضعت هذه البنى لتطور بطيء ومؤلم دون أن تتعرض لتحطيم كامل.

وهذه الملاحظة مفيدة في فهم جذور تشكل " الفئات الهامشية ".

يتعين القول إن " تحرير " قوة العمل اثر انغراس العلاقات الرأسمالية المتدفقة من الخارج، تميز بـ سيرورة متناقضة للغاية:

- تحول الى " بروليتاريا " من جهة؛

- وتحول الى " ما قبل بروليتاريا " من جهة ثانية.

ومن شأن التأمل العميق في هذه السيرورة أن يساعدنا على الاحاطة بالديناميكية والحراك الاجتماعيين في اقتصاد رأسمالي تبعي احاطة أفضل، ويجعلنا على دراية بواقع تلك السيرورات و " يحررنا " من " الزامية " نقل مخططات تحليل طبقت في ظروف تاريخية أخرى، تختلف عن ظروف هذه البلدان التي تشكل موضوعاً لتأملاتنا هذه.

يتعين إذن أن نلخص فكرتنا هذه ونقول بأن الجزء الاساسي من " الفئات الهامشية " للمدينة المعاصرة في البلدان " المحيطية"، ومنها بلداننا العربية، هي ليست فقط "سقط متاع"، الانتاج الرأسمالي، ولا ضحايا البطالة الدورية، التي يتم امتصاصها بشكل منظم خلال الدورة الرأسمالية ولا هي " الجيش الاحتياطي الصناعي"، ولا هي منتوج الوتيرة السريعة للهروب من الريف الى المدينة (أو انهيار

¹⁰ أنظر: عصام الخفاجي، بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية. دراسة غير منشورة، ص 6.

الحرفيين) والتي يمكن " التغلب " عليها من قبل الانتاج الرأسمالي مقارنة بالعرض على قوة العمل، في " العالم الثالث".

نحن هنا شهود سيرورات من نوع مغاير تماماً عن تلك الظواهر الأوربية " المماثلة "، إنها سيرورات ذات طبيعة واسعة، طويلة المدى، والاهم من ذلك هي عبارة عن سيرورات مرتبطة عضويًا بالسنن الرئيسية للتطور التابع " وخصائصه " الملموسة.

يطرح هذا الاستنتاج ضرورة تعميق التحاليل بصدد قضيتين، اعتقد أنهما مهمتين في انتاج معرفة أفضل بـ " خصوصية " الفئات الهامشية في البلدان "المحيطة".

- القضية الاولى: هي أن انتاج معرفة منتظمة عن الفئات الهامشية يستحث أولاً، وقبل كل شيء، تحليل مضمون نمط " التراكم المحيطي " وآلياته التي "تفرخ" أو تفرز هذه الفئات. يمكن القول إن هذه " الجماعات " التي يتعاضد حجمها باستمرار، ليست ناجمة فقط عن انحلال القطاعات الانتاجية التقليدية فقط، بل هي ثمرة "لإدخال وزرع " النمط الرأسمالي.
- القضية الثانية: ضرورة اجراء مقارنة بين هذا النمط من التراكم والتراكم الذي تم في بلدان " المركز " الرأسمالي. إن التجربة التاريخية لسيرورات التراكم في " المركز " تبين أنها تنتج بشكل منتظم " الجيش الاحتياطي الصناعي "، في حين أن التراكم المحيطي ينتج على ما يبدو " ما قبل بروليتاريا "، نعتقد أن هذا التمييز ضروري على المستوى المفاهيمي ومفيد للغاية لفهم طبيعة هذه الفئات من جهة ثانية.

نستطيع القول، انطلاقاً من الملاحظة السابقة، أن هذه "الفئات الهامشية" في "البلدان المحيطة" تمثل نتاجاً لعملية نفى مزدوجة.

- فمن جهة تنتمي هذه الفئات الى أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية، أي بمعيار القوى المنتجة الى قوى التخلف والمحافظة، حيث تصبح هذه القوى، ضمن إطار عملية " التراكم المحيطي "، بمثابة "جسم زائد".

- غير أن هذا "الجسم الزائد" نفسه هو نتاج مجموعة متنافرة من قوى اجتماعية تنتمي الى أصول تاريخية مختلفة يشترط التراكم التبعي ليس تصفيتها جميعاً بل "اعادة طحنها"، أي أن عملية "نفها" لا تكون كاملة، لأن من ضمن "متطلبات" قانون "التراكم المحيطي" عدم اراحة البعض منها من على "مسرح الحياة".

وقد لا يغامر المرء حين يقول بأن "اعادة الطحن" المذكورة اعلاه تعني أن السيرورات المرافقة لنمط "التراكم التبعي" تنتج "ما قبل بروليتاريا" أكثر مما تساهم في عملية البلثرة وخلق الشروط لهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي. ولهذا يكون هذا النمط معاقاً منذ لحظة ولادته، وبالتالي فإن عملية التهميش ونشوء "الفئات الهامشية" تصبح حقيقة من حقائق تطور هذا النمط وليس أثراً عارضاً له.

إن وجود "مستنفذ" ما قبل رأسمالي راكد يضم فئات همشها التطور التبعي، الى جانب رأسمال طفيلي ومضارب، يتقدم بسرعة عاصفة في معظم البلدان، ويفرض على المجتمعات المختلفة منظومة "قيمه وقوانينه"، يسمح بالقول بأن هذه الفئات، الراكدة تحت "قمقم التبعية" للقوى المسيطرة، ستكون خلال الفترة المقبلة في "طليعة" القوى التدميرية ووقود المعارك "الكبرى". ولا ينبغي نسيان تجارب التاريخ، فبونابرت استخدم تلك "الفئات الهامشية" بمثابة رأس حربة لتصفية خصوم الطبقة المسيطرة. وبعد أن أدى "وظيفته" قامت البرجوازية الفرنسية بإزاحته عن سلطتها التي لن تتقاسمها مع أحد. فهل سنكون،

خلال الاغوام المقبلة، شهود حقبة بونابارتية جديدة. لكن لا ينبغي نسيان المثل الشهير: إن التاريخ يتكرر، لكنه يتكرر أما بملهاة أو بمأساة، غير أن كليهما مر !!.

رابعاً: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على احتدام الصراعات الاجتماعية المحلية

لا بد من الإشارة الى أنّ الاحتقانات الاجتماعية بدأت منذ بداية الالفية الثالثة، لكنّها تسارعت في أواسط العقد الاول من بداية هذه الالفية، لتأتي الأزمة "المالية" العالمية في عام 2008 مكّمة على عوامل الانفجار الاجتماعي ومفضية الى استقطاب اجتماعي لا مثيل له.

لقد أدّت الكتلة المالية الضخمة التي تنشط في المضاربات (والتي أصبحت هي الكتلة المهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي) دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار المواد الأساسية، مثل القمح والأرز والذرة والسكر، وهي مواد أساسية لعيش المواطن، من خلال عمليات المضاربة التي حدثت سنوات 2006 و2007 و2008. كذلك أفضت إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط، الأمر الذي أسهم في زيادة أسعار سلع أساسية أخرى، وكذلك الخدمات، وحتى عناصر الإنتاج، الزراعي خصوصاً، ثم أسعار السلع الصناعية.

لكنّها في المقابل عززت النهب الذي يمارس على شعوب "الجنوب"، فعمّقت أزمة المديونية، وفرضت على النظم المختلفة الميل إلى زيادة الضرائب لسد عجز الميزانيات، ومالت إلى تسريح العمال في القطاع الحكومي. كذلك نفّذ القطاع الخاص نتيجة أزمته عملية تسريح كبيرة، وسدّت الدولة إمكانية التوظيف، وخصوصاً لحاملي الشهادات، مع زيادة هامشية في الأجور لا تجاري التضخم أبداً.

وإذا كان **تعمق** الأزمة الرأسمالية الاقتصادية والمالية منذ سنة 2008 يعبر عن شيء فإنما يعبر عن **حدة معاناة الطبقات الكادحة** في مجموع أنحاء العالم، مع تزايد التسريحات الجماعية، واتساع الفقر، وضرب مختلف المرافق العمومية التي كانت تقدم خدماتها بالمجان، وتشكل اضافة نوعية لمداخل الكادحين واسرهم، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة وتعمق ظاهرة الغلاء. هذا في الوقت الذي **تعرف فيه البرجوازية تكديسا غير مسبوق للثروات** وتواصل هيمنتها على وسائل الانتاج والمناصب الحساسة في أجهزة الدولة والقطاع العمومي وتزويرها للانتخابات لضمان تجدد نخبتها السياسية المدافعة عن مصالحها. عدا عن مواجهة الأممية الرأسمالية لطموحات الشعوب في الانعتاق والتحرر، بل واخضاعها من جديد للفوضى والاستعباد. وفي مواجهة هذه البربرية فإن القناع الذي كان يستتر عورة الرأسمالية والذي استعمل لسنوات طويلة لإخفاء الطابع البربري لميكانيزماتها واستعماله سياسياً ضد البروليتاريا، قد تحطم في ظل الأزمة الى عدة قطع صغيرة.

في مثل هذه الاوضاع لن تكون الانفجارات الشعبية ممكنة فحسب، بل مؤكدة. فالإفقار بلغ حداً غير ممكن الاحتمال، والتهميش توسع، والبطالة أصبحت سمة عامة. لذا لم يعد السكوت والخنوع خياراً مقبولاً.

اشكالية العفوية والوعي في الحركة الاحتجاجية

بمناسبة اندلاع انتفاضة تشرين 2019

بمقابل ما انجز من جهود على صعيد تجذير الحركة الاحتجاجية واتساع قاعدتها وتعاضم تأثيرها فإنه قد عاد مجدداً، وتحت ذرائع مختلفة، السجال الذي لم يخبو يوماً عن "ضرورة" ابعاد الاحزاب السياسية عن الحركة الاحتجاجية (من دون تمييز ومن دون تحديد ملموس لتلك الاحزاب ومن المقصود منها ..والهدف واضح: خلط الأوراق)، وهذه "الضرورة" غير بريئة. فلا يجوز التعميم في ظروف الغليان، لأن ذلك يحمل دلالات عدة

ويستوجب التوقف. فأشكالية العفوية/الوعي في الحركة الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية ليست جديدة وليست قضية ثانوية بل تقع في صلب النضال من أجل تطوير وتجذير الحركة الاحتجاجية والحراك المجتمعي عموماً، ولا يجوز التقليل من أهميتها تحت اية ذريعة كانت.

نقد اطروحة "عفوية" الحركة الاحتجاجية

بداية، لا بد من العودة الى اطروحات مهمة ذكرها (غرامشي) بشأن العفوية عندما أشار الى انه من الممكن اعطاء تفسيرات مختلفة لكلمة "العفوية"، لأن الظاهرة التي تشير إليها هذه الكلمة هي ظاهرة متعددة الوجوه، مؤكداً على انه ليس في التاريخ عفوية "بحة"، فهي تتلازم مع الميكانيكية " البحة". وفي هذا المجال فرّق (غرامشي) بين عناصر "ايدولوجية" بحة وعناصر الممارسة العملية، بين باحثين يتبنون العفوية وسياسيين يتبنونها كمنهجية "سياسية". وفي هذا المجال يتساءل غرامشي: هل يمكن للنظرية الحديثة ان تكون في موقع التعارض مع المشاعر " العفوية" للجماهير؟ يجب: لا، لا يمكنهما ان تكونا في موقع التعارض، بل يؤكد (غرامشي) ان بينهما اختلافاً "كمياً"، واختلافاً في المستوى، ولكن ليس بينهما اختلافاً في النوعية... ان تجاهل او احتقار - وهو الاسوأ - النشاطات السياسية المسماة "عفوية"، أي التغاضي عن اعطائها التوجيه الواعي ورفعها الى مستوى ارقى بإدخالها في السياسة، كثيراً ما تكون له نتائج خطيرة وجدية. وكثيراً ما يحصل ان تترافق الحركة "العفوية" للطبقات التابعة بحركة رجعية ليمين الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) تعود لأسباب متلازمة مثل ازمة اقتصادية تؤدي الى استياء واسع في صفوف الطبقات التابعة والحركات الجماهيرية العفوية من جهة، ومن جهة اخرى تؤدي الى مؤامرات تحيكها المجموعات الرجعية التي تستغل الضعف الموضوعي للحكم لمحاولة القيام بالانقلاب¹¹.

العودة للتاريخ القريب مطلوبة

نعود الى اوضاع بلداننا العربية، فمنذ اندلاع الحركة الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية في 2011 وما تلاها من موجات متتالية خلال السنوات السبع التي تلتها، جاءت سرعة الاحداث وتفاعلاتها وما اتخذته هذه الحركات الاحتجاجية من مسارات وحسم وسرعة، الى اعتبار البعض ما حدث مجرد "تعبير عفوي" عن اعتراض فئات من الشباب تواصلت على " الفيسبوك" ومواقع التواصل الاجتماعي عموماً. غير ان العديد من الباحثين السوسيولوجيين انتقدوا هذه المقاربة مؤكداً على ان الاصرار على "عفوية" الانتفاضات ليس سوى محاولات للإبراء من المسؤولية العلمية ودعم للقول بعدم القدرة على التوقع. اما التركيز على الشباب دون غيرهم فهو اذاحة للنظر عن ضرورة قراءة "الحدث" في سياقه المجتمعي المتكامل من جهة والنظر الى ما حدث على انه ابن لحظته وليس نتاج تراكم نضالات طويلة وبعضها كان مبعداً بالدم من جهة اخرى¹².

وهنا لا بد من استحضار احداث التاريخ القريب. فمثلاً لو اخذنا الانتفاضة في تونس (2011) فإنها انطلقت من فعل يجمع بين شجاعة شخصية متميزة (احراق المواطن التونسي محمد بوعزيزي لنفسه) من جهة، ومأساوية الشرط الاجتماعي من جهة ثانية، لذا لا بد من اعتبارها شرارة توافرت لها شروط

¹¹ قارن: فكر غرامشي. مختارات جمعها: كارلوس ساليناري وماريو سبينيللا، تعريب تحسين الشيخ علي (بيروت: دار الفارابي، بدون تاريخ)، ص 154 - 155.

¹² لمزيد من التفاصيل قارن: انظر التحليل الانتقادي العميق لهذه الاطروحات في عمل جاك. إقبانجي، " لماذا " فاجأتنا " انتفاضة تونس ومصر؟ مقارنة سوسيولوجية"، اضافات، العدد الرابع عشر/ربيع 2011، ص 21 ولاحقاً.

الانتشار في هشيم أعده يأس معمم. وعلى الرغم من الألم الحارق الذي ساد في تونس بعد هذا الفعل، فإن الشرارة لم تتوسع فوراً، بل استمرت محصورة في مدينة البوعزيزي القصية (سيدي بوزيد) أكثر من اسبوع كامل قبل أن تفعل فعلها في المدى التونسي الأوسع. وبمعنى آخر، كانت "بيئة الاستقبال" تتحضر، ودائماً على قاعدة الحرمان من الكرامة والخبز والعمل.. الخ، وفي ذلك تجسدت ملاقة الشرط الموضوعي بالشرط الذاتي في وحدة جدلية وانتجت فعليا نضاليا ثوريا عارمة حينما اطاح المنتفضون بنظام بن علي.

من أين منشأ الالتباس في فهم العفوية؟

يدفع القصور في فهم تشكل اللحظة "الثورية" وعن صيرورتها واقعا ملموسا الى ابتداع التفسير الذي يقع في مجال الانبهار والابهار؛ فعندما لا يسعف التفسير العلمي، لا بأس في امتشاق حسام التكنولوجيا ! وقد يجد هذا المسعى ما يكفيه من تأييد ثقافة التعويل على الغرائبي. فإذا كان تدبير الأمور في الحياة مرهونا بقدرة خارقة وغير مرئية، فما المانع إذاً أن تكون "الثورة" أو الانتفاضة من صنع الهام تكنولوجيا التواصل الالكتروني؟ ولهذا ارجع الباحث اللبناني المعروف جاك أقبانجي منشأ الالتباس في فهم العفوية الى التباس في فهم الانتفاضة والحركة الاحتجاجية ذاتها – وهو على صواب -؛ فهذه الأخيرة تشكلت خارج الاطر الملاحظة والمدروسة في الحياة السياسية في مختلف البلدان العربية وذلك لسببين¹³:

الاول: ان المعارضات الرسمية لم تكن عاكسة بدقة لما يحدث من اعتمال سياسي واجتماعي وثقافي – قيمي في مجتمعات البلدان العربية عموماً، وهي التي ترددت كثيراً بالالتحاق بالانتفاضات الشعبية او جاءت اقسام منها متأخرة؛

الثاني: هو طابع القمع والعسف الذي كانت تتعرض له القوى الجذرية المناهضة للأنظمة الحاكمة، بمرجعياتها المختلفة، حيث لم يكن متاحاً لها التعبير عما تراه وتعمل له في ظل طغيان معمم لحالة الطوارئ.

وهكذا، انتقل "المجال العام" من الساحات والجماعات والنقابات والاحزاب والمنتديات الى عالم التواصل المسمى بالعالم الافتراضي، وعالم التواصل هذا تمكن، بالمرأوة والمواجهة معاً، من تحقيق تجاوز كامل او جزئي لسيف الرقابة الرسمية المسلط. وبذلك مارس القمع السلطوي دوره كاملاً في اراضيه المعتادة، ولكنه عجز عن ذلك الى حد كبير في الحيز الذي لم يكن بعد مؤهلاً لترويضه. وفي هذا الحيز بالتحديد، المربوط بوشائج متفاوتة القوة بما يحدث فعليا في الحياة المعيشية، تم تعميم النقد والأفكار التغييرية، والمطالب السياسية والقانونية والمعيشية التي انبثقت من نضالات عمالية وشعبية ميدانية. كما تم في رحاب التداول في أكثر الوسائل فعالية للتحرك كما للتواصل مع افكار وتجارب انتجت خبرات متعددة.

ومع ذلك، فإن لعالم التواصل هذا حدوداً لا يسهل تجاوزه؛ فهو عالم غير مفتوح، في ظل القمع والرقابة، على الممارسة السياسية المباشرة والحرّة. وهو من ناحية ثانية محصور في من يتاح له الوصول إليه ويتقن التعامل معه.

¹³ المصدر السابق، ص 22-23.

ان المقاربة العلمية الصحيحة لما جرى من انتفاضات وحركات اجتماعية ووضعتها في سياقها الصحيح تستلزم التخلي عن النظرة المباشرة للظواهر المجتمعية – وهنا الانتفاضات التي حدثت مثالا – وتجنب النظر الى بعض مظهراتها، واستبدال ذلك بالدخول الى عمق تلك الظواهر من خلال تخلص الاحداث التي وقعت من قيود اللحظة والقوالب التحليلية الجاهزة وادراجها في السياق المجتمعي الاوسع، بربط ذلك كله بالديناميات الاعمق والاكثر فعالية على المديين المتوسط والبعيد. هذا مع العلم ان غياب القيادة المسبقة المفترضة للانتفاضة أو للحركة الاحتجاجية لا يفسر عفويتها، فهو ليس خاصية عربية بل هناك تجارب أخرى مماثلة.

وهذا يدفع الى طرح سؤال آخر وهو: اذا كانت العفوية هي ما يميز اندلاع الانتفاضات، فكيف نفسر اذاً انتشارها على امتداد العديد من المحافظات؟ وبمعنى آخر هل كانت مجرد انتفاضات شباب فقط، مع كل الاعتزاز بدورهم هنا، أم انها انتفاضات شعبية تضم قوى مجتمعية واسعة ومتعددة المشارب؟

ان الاجابات على هذه الاسئلة تستدعي التأكيد على انه ومع أهمية الدور الذي نهض به الشباب حيث ابدعوا في استخدام "الفيسبوك" ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى وحولوها الى ادوات فعالة في الاخبار والتعبئة، وهم الذي حضروا بكثافة في الميادين فغمروها بديناميتهم وشعاراتهم وروح اقدامهم وشجاعتهم الفذة، وهم الذين واجهوا العنف المنظم، ومنهم سقط الشهداء بالمئات والمصابين بالآلاف، وهم الذين تمكنوا بصلابتهم وتصميمهم من "اسقاط النظام". إلا ان التحليل العلمي الصحيح يستلزم بالمقابل رؤية الدينامية المجتمعية بكيئتها والتفاعلات التي حصلت بين الشباب والطبقات والفئات الشعبية الكادحة الأخرى والتي انتجت فعلا نضاليا عاصفا افضى الى النتائج المعروفة. ومن بين علائم ذلك ما يلي¹⁴:

- إن هذه الشريحة تمكنت من ربط المطالب السياسية بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية (وهو ما ينطبق على مظاهرات تموز 2018 وانتفاضة تشرين في العراق). فمثلا حين كان رهان نظام حسني مبارك في مصر يقوم دائما على عزل الطبقات والفئات "الخطرة" بعضها عن البعض الآخر، سقط هذا العزل عندما اضرب عمال غزل نسيج المحلة عدة مرات. ان النجاح الجزئي لهذا التحرك حفز قطاعات أخرى للنشاط وتكوين نقابات مستقلة، أي خارج الاطار السلطوي وان بقيت قطاعية وذات طابع محلي. ومن جانب اخر حفزت انتفاضة تشرين 2019 وما حققته من منجزات تعمدت بالدم، حفزت قطاعات مجتمعية ومهنية عديدة كانت لأسابيع قليلة قبل اندلاع الانتفاضة تعيش على "هامش التاريخ".

- الامر الآخر المثير للانتباه هو ان "حركة شباب السادس من نيسان/أبريل" في مصر انطلقت تحديدا في سياق نشاط تضامني مع تحرك عمال المحلة الكبرى في عام 2008. وهذه الحركة كانت من اكثر الداعمين الى انتفاضة كانون الثاني/يناير 2011، بالإضافة الى "حركة خالد سعيد" التي جمعت عشية هذا التحرك المئات من الاعضاء الجدد على "الفيسبوك" رغم ان النظام حينذاك كان يحاول – بمختلف الوسائل - تكميم افواه الجميع وشل حركتهم. ونفس الامر ينطبق على الحراك الطلابي في العراق بعد 25 تشرين الاول 2019 الذي اظهر دعما قويا لقوى الانتفاضة ورفع من زخمها واسهم في تجذير مطالبها.

- في تونس، كانت ثمة خاصية ديمغرافية – اجتماعية لعبت دورا حاسما في تحريك الانتفاضة: البطالة بين الشباب من حاملي المؤهلات الجامعية. هنا اندمج الغضب في نظام التوقعات العالي لدى الخريجين في عجز النظام والرأسمالية المندرجة ضمن قيود الشراكة مع الجماعة الأوروبية حيث اعتمدت هذه

¹⁴ المصدر السابق، ص 25 ولاحقا.

الاستراتيجية على قطاعين رئيسيين متميزين بكثافة العمالة البسيطة، وهما قطاع النسيج والخياطة من جهة، وقطاع السياحة من جهة أخرى؛ وهو ما اضعف قدرتهما الاستيعابية من قوة العمل المتوسطة وعالية التأهيل وهو ما ولد شرارة تفجيرية عالية.

ان الملاحظات أعلاه تتيح القول ان الحراك المجتمعي الذي شهدته العديد من البلدان العربية في اوائل عام 2011 لم يكن عفويا او مفاجئا إلا اذا اغفلنا عامل الزمن، وصيرورة المجتمعات وهذا غير مقبول في التحليل السوسيولوجي. ويمكن الاتفاق مع بعض الباحثين¹⁵، بان تجارب التاريخ تشير الى أن الحاجة إلى التغيير، والقدرة عليه، والإقدام الفعلي على خوض النضال من أجل وضعه موضع التطبيق العملي ترتبط **بعاملين:**

عامل موضوعي يتمثل في وصول المجتمع السياسي إلى حدود الأزمة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي وال جماهير.

وعامل ذاتي يتمثل في إدراك الجماهير لقيمتهم الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره. وما لم يتوفر العامل الأخير، فحتى لو توفر الأول، تبقى الحاجة إلى التغيير قائمة، لكن دون إمكانية.

ليس الأمر إذا يقظة مفاجئة للجماهير من "سبات شتوي عميق"، استغرق ما يربوا على الاربعة عقود وإنما هو تحقق لشرط كان غائبا. جاء بفعل **تفاعل عدة متغيرات** من بينها ثلاثة رئيسية:

- **متغير التعليم**، وقد أفرز نتيجتان هما: **الوعي**، والقدرة على توظيفه - أي الوعي - في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير.

- **متغير اقتصادي اجتماعي**، وقد أفرز كذلك **نتيجتين**: نمو فئات وشرائح متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية وتفاقم الفساد واتخاذ مديّات غير مسبوقة.

- **متغير تواصلي**، وقد أفرز بدوره **نتيجتين**:

* **إطلاع الناس على ما يجري حقيقة في بلدانهم وفي العالم ومقارنته؛**
* **والقدرة على التواصل بينهم دون حدود أو قيود بالشكل السافر الذي كان طاغيا قبل الطفرة التي شهدها مؤخرا قطاع الاتصالات.**

لقد شكلت هذه المتغيرات، مجتمعة، الخامة الأساسية التي صنعت منها بعض الشعوب العربية انتفاضاتها، التي غيرت فعلا - على الأقل في بعض نماذجها - طبيعة الرؤية التي كان ينظر بها إلى مسألة التغيير المؤسس على قطع تسلسل مجريات التاريخ، التي ارتبطت دائما، بمتلازمة العنف، والعنف المضاد، حسب (حنا أرندت).

وتجنبنا لأي التباس لا بد من الإشارة هنا الى ان الحراك والمتغيرات تختلف باختلاف المجتمعات، ومستوى مراكمتها للتجارب؛ وذلك لأن الواقع يختلف باختلاف مسبباته.

فمثلا بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في تونس، وقد جاءت كردة فعل عفوية على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية، والاستبداد الممنهج. كان ظاهراً منذ البداية أن ما تستهدفه الانتفاضة التونسية هو **الأوليغارشية الحاكمة**، الجامعة بين سلطة مطلقة وبين ثراء فاحش. وفي البداية **تكثف المنطق الاجتماعي** للاحتجاجات التونسية في شعار متواتر: "**الشغل استحقاق**". كان جمهور المحتجين يطالب بفرص عمل لا تتيحها هياكل السلطة والثروة التي تشغل مراكز النفوذ مواقع امتيازية مهيمنة فيها. وربما الكثير من

¹⁵ قارن على سبيل المثال لا الحصر: محمد دده، الحراك الجماهيري العربي ثورة أم صناعة لفرصة سياسية؟ متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.aqlame.com/article4500.html>

عناصر هذه المقاربة تنطبق على مختلف موجات الحراك في العراق منذ بداية عام 2011 وصولاً إلى انتفاضة تشرين في عام 2019

في البداية كانت المطالب التي طرحتها الحركة الاحتجاجية متواضعة (اصلاح النظام) بمقياس الحركة، حيث لم تتجاوز المطالبة بالمزيد من الحريات ومحاربة الفساد، وكان الشعار البارز هو: "الشعب يريد اصلاح النظام" ! لكن وارتباطاً بارتفاع منسوب القمع الذي مارسه نظام الحبيب بن علي فقد علا سقف المطالب حتى رفعت الجماهير المنتفضة شعارها العتيق: "الشعب يريد إسقاط النظام"! ولكن هنا لا بد من ملاحظة استدرائية وهي ان الكل كان يريد إسقاط النظام، الا أنه لم يكن هنالك تحديد لماهية هذا النظام، هل هو مجرد شخص بن علي (الرئيس التونسي حينذاك)؟ أم هي مجموعة المصالح التي يمثلها؟ وقد كان لهذا تأثير كبير على نتائج الحراك لاحقاً. وهذا ما يجب ان يكون على جدول اعمال انتفاضة تشرين، فرغم تمايز واختلاف "مرجعيات" القوى المكونة لها إلا ان عليها ان ترتب بشكل صحيح التناقضات الفعلية وتوجه كل الجهود لحل التناقض الرئيس الناظم للحظة الراهنة والمتمثل بتفكيك النظام المحاصصي – الطوائفي ورحيل حكومة عادل عبد المهدي.

وعلى نفس المنوال، مع فارق في الشرارة، انتقلت آلية الاحتجاج من تونس إلى مصر، التي جاء فيها الحراك الجماهيري مطابقاً لما حدث في تونس، من حيث سعي المتظاهرين إلى استهداف استبداد النظام، طلباً لإسقاطه. كما طابق الحراك المصري، الحراك التونسي في **عدم التحديد الدقيق للغايات**، مما جعل من الحالتين، أقرب إلى صناعة الفرصة السياسية منه للانتفاضة الشعبية. ان مسارات الانتفاضة المتعرجة في مصر اظهرت ازاحة قشرة النظام وانتجت نظاماً جديداً صعد على رأسه الاخوان المسلمون الذين سرقوا الانتفاضة الشعبية وصولاً الى صعود وزير الدفاع ليصبح رئيساً للجمهورية !!.

اما بالنسبة الى ليبيا فانه وخلافاً لما جرى في تونس ومصر حيث راكمت الجماهير فيهما، تجربة كبيرة، وعميقة على مستوى العمل العام، من خلال العمل النقابي والحزبي، لم تعرف "الجماهير الليبية" أية تجربة في العمل العام، إلا تلك المؤطرة بأطروحات "الكتاب الأخضر"، و "النظرية العالمية الثالثة" التي "ابتدعتها" "العسكرية القذافية"! وفي اليمن ورغم وجود بعض مظاهر العمل الحزبي، إلا أن **تجذر القبليّة** - تتقاطع معها ليبيا في هذه الجزئية - أدى إلى إفراغ هذا العمل من محتواه، وحال دون تكريس تجربة ذات بعد نضالي. ولو أضفنا إلى هذا قصوراً في ما يتعلق بالاحتكاك بأدوات المعرفة في الحالتين لاكتملت الصورة.

وخلافاً لما جرى في تونس ومصر، يمكن القول انه في **المثاليين الليبي واليميني كان العامل الموضوعي** الباعث على الحراك قائماً، لكن العامل الذاتي كان لايزال في طور التبلور، ولم تصل الجماهير في حينه إلى مرحلة الوعي التي تكون فيها جاهزة لتقدير المواقف، وترتيب الأولويات، مع تباين بسيط في ذلك لصالح اليمن. وعدم استحضار لخطورة العنف، أدى في الحالة الليبية إلى درجة الاستقواء بقوى خارجية، افرغت الحراك من قيمته كفعل إرادة وطنية مجتمعية طلباً للحرية، وحولته إلى صراع تبرر فيه الوسيلة ما دامت تستهدف الإطاحة بالنظام؛ وهو ما يقربنا من مفهوم الانقلاب، ويبعدنا عن مفهوم الانتفاضة الشعبية، وهو ما حصل بالفعل حيث بقيت مفاعيل الصراع قائمة. بينما أدى في الحالة اليمنية إلى ارتكاب عدة ممارسات اثرت على مستقبل الحراك حيث ظل يراوح في مكانه لوقت طويل حتى اخراج علي عبد الله صالح بطريقة ما (ولاحقاً مقتله على ايدي حلفائه الحوثيين)، وما تلاه من تغييرات وصولاً الى هيمنة الحوثيين على المشهد واندلاع الحرب الاهلية وتم قطع أية محاولة للتغيير، بل فجر الوضع على فضاءات ومشاهد متناقضة وصراع مصالح وتقاطعات محلية وإقليمية ودولية ما تزال نيرانها مندلعة ولا تزال وستستمر بانتظار تسويات إقليمية تحت النار.

جدل العام والخاص- تجارب تاريخية سابقة

بداية لا بد التأكيد على ان الثورات أو الانتفاضات لا يمكن تصديرها. غير ان هذا لا ينفي - بالطبع - إمكانية التعلم والإفادة من هذه التجارب في الدول الأخرى¹⁶. في هذا السياق يمكن القول إن بعض التقنيات ووسائل التعبئة يمكن الاستفادة منها، وتداولها بين الحركات المعنية بـ "التحول الديمقراطي". ولكن في الوقت نفسه يجب أن تقوم كل حركة - حتى تتمكن من النجاح في مهمتها - بتطوير استراتيجية خاصة بها، تستند في المقام الأول علي تحليل لطبيعة الأوضاع الداخلية في كل بلد ومستوى التطور السياسي وتناسب القوى السائد..الخ، والتي تختلف بالضرورة عن مثيلاتها في الدول الأخرى¹⁷.

في محاولة لاستكشاف مسار انتفاضات 2011 التي شهدتها العديد من البلدان العربية وما تلاها من حراك مجتمعي طيلة السنوات التالية، واستطلاع فرصها في إحداث التغيير المطلوب على المستويين الداخلي والخارجي، سعي الباحثون والمحللون إلى إعادة تفحص التراكم العلمي النظري والتاريخي في دراسة وتحليل ثورات الدول والأمم للاستفادة من ذلك في فهم الانتفاضات التي اندلعت في مختلف البلدان والتنبؤ بالمسارات التي ستتخذها في ضوء التجارب التاريخية السابقة مع تجنب الاستنساخ.

التجربة الأوروبية

من اجل بناء معرفة عن التاريخ سوف نلقي الضوء هنا، وبتكثيف، على عدد من سلاسل الثورات الأساسية¹⁸.

السلسلة الأولى هي ثورات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، التي بدأت بثورة تموز/يوليو في فرنسا، ثم انتقلت إلى بلجيكا في آب/ أغسطس، ثم اجتاحت بولندا في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم إلى عدد من الدويلات الإيطالية التي كانت راغبة في التحرر من نفوذ الامبراطورية النمساوية. واتسمت سلسلة ثورات 1830 عموماً بالفشل باستثناء حالة بلجيكا.

السلسلة الثانية هي سلسلة ثورات 1848 في القارة الأوروبية، وكانت أوسع سلاسل الثورات نطاقاً. بدأت هذه السلسلة بالثورة الفرنسية، ثم اجتاحت القارة الأوروبية موجة ثورات، أهمها تلك التي اندلعت في الدويلات الإيطالية، ثم الدويلات الألمانية، ثم ثورة المجر على الإمبراطورية النمساوية، ثم انتفاضة الأيرلنديين على بريطانيا العظمى.

والسلسلة الأخيرة هي سلسلة "ثورات" 1989، والتي اجتاحت الاتحاد السوفياتي السابق ووسط وشرق أوروبا للإطاحة بأنظمة الحكم الاشتراكية.

إلى جانب هذه السلاسل الكبرى، يتم التعرض من حين إلى آخر لعدد من سلاسل الثورات الأصغر نطاقاً لا يتسع المجال للدخول في تفاصيلها.

¹⁶ Larbi Sadiki, "Toward Arab Liberal Governance: From the Democracy of Bread to the Democracy of the Vote", *Third World Quarterly*, 1997, Vol. 18, N. 1, pp.127-148.

¹⁷ Valerie J. Bunce and Sharon L. Wolchik, "International Diffusion and Post communist Electoral Revolutions", *Communist and Post communist Studies*, Vol. 39, no. 3.

¹⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: د. سالي خليفة اسحاق، التقديرات المسجلة لنهايات "سلاسل الثورات" في الخبرة الدولية. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/110/1506> ؛ كذلك: مارسيل غوشيه، نشأة الديمقراطية - 1- الثورة الحديثة، ترجمة جبهة لاوند، (بيروت: دراسات عراقية، 2009)، ص 113 ولاحقاً.

نتائج نظرية عامة في قراءة سلاسل الثورات في الخبرة الدولية الاوربية:

إن أغلب سلاسل الثورات التي حكم عليها التاريخ الدولي بالفشل وقت وقوعها، تم وصفها في فترات لاحقة بمثابة **الحلقة الضرورية** من حلقات متعددة أسهمت جميعها في إحداث التغيير المرغوب، حتي وإن بعد حين. استنادا الى هذه الملاحظة يمكن الاستنتاج بان انتفاضة تشرين ليس فعلا ثوريا ابن لحظته، مقطوع الجذور عن التاريخ الفعلي بل هي تتويج تعمد بالدم لما راكمته الحركة الاحتجاجية في العراق منذ بداية عام 2011 وهي تطبيق حي للمقولة الشهيرة: **التراكمات الكمية تؤدي الى تغيرات نوعية** تجلت بالشعارات التي بلورتها الانتفاضة. فلا يجوز التعامل مع هذه الانتفاضة وكأنها بلا جذور.. فمثل هذه المقاربة تساهم في التعميم على التاريخ أو اختزاله.

لهذا، يمكن القول إنه على الرغم من فشل سلاسل ثورات العشرينيات والثلاثينيات وأواخر الأربعينيات في القرن التاسع عشر في تحقيق أهدافها ومطالبها التحررية والقومية والديمقراطية، فإن الوحدة الإيطالية التي تحققت في 1861، والوحدة الألمانية التي تحققت في 1871 تعدان إلي حد كبير نتاجا غير مباشر لما سبقهما من ثورات طرحت المطالب القومية للأمتين الإيطالية والألمانية. كذلك، فإن الحكومات التي سادت في أغلب الدول الأوروبية مع نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت النتيجة البعيدة لسلاسل الثورات والانتفاضات الشعبية التي سبقتها بعقود طويلة. بل كانت أيضا نتاجا بعيدا لما أنتجته الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر من تأسيس الجمهورية الفرنسية الأولى، وما طرحته من أفكار تحررية وقومية وديمقراطية تمثلت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن.

ويتضح من تفحص سلسلتي ثورات 1830 و1848 أن مكاسب هذه الثورات الأولية كانت تنذر بتحقيق الثورات لأهدافها. وفي حالة سلسلة ثورات 1830، التي بدأت بالثورة الفرنسية في يوليو على الحكم الاستبدادي للملك شارل العاشر، يلاحظ أن الثورة قد نجحت بالفعل في إبعاد الملك، وإقامة ملكية دستورية بزعامة (لويس فيليب). ثم انتقلت عدوي ثورة تموز/يوليو إلي بلجيكا في اب/أغسطس، ونجحت في تحقيق استقلال بلجيكا، ثم بولندا في كانون الاول/نوفمبر 1830، حيث نجح البولنديون في طرد نائب القيصر الروسي، وإقامة حكومة محلية. كما انتقلت الثورات إلي عدد من الدويلات الإيطالية الراجبة في التحرر من نفوذ الامبراطورية النمساوية وتحقيق أحلامها بالوحدة القومية.

علي الرغم من هذه النجاحات الأولى، فإنه خلال شهور قليلة اتضح فشل سلسلة ثورات 1830 باستثناء حالة بلجيكا. فقد قمع الروس البولنديين في 1831، وقمع النمساويون الثورات الإيطالية، وبات واضحا بعد أعوام قليلة أن ثورة تموز/يوليو في فرنسا لم تحقق أهدافها.

أما حالة سلسلة ثورات 1848، فتعد مثالا لسلاسل الثورات التي نالت فشلا ملحوظا في تحقيق أهدافها. ولكن هذا الفشل لم يتأكد إلا بعد مرور ما بين العامين والثلاثة أعوام من اندلاعها. ذلك ببساطة، لأن ثورات 1848 قد نجحت بالفعل في بداياتها في تحقيق ما يمكن أن يوصف بالكثير، ومن ذلك: نجاح فرنسا في تأسيس الجمهورية الثانية. وخلال أسبوع من المكاسب الثورية المتحققة في فرنسا، نجح الثوار في ميونخ في طرد ملك بافاريا، وبعدها بأسبوع اجتاحت الثورة برلين (عاصمة الامبراطورية البروسية في ذلك الوقت). وحتى مع محاولات قمعها بالقوة، فإنها أدت إلي هروب الملك وتشكيل وزارة منتخبة، والاتفاق على انتخابات برلمانية.

اندلعت بعد ذلك الثورة في إمبراطورية هابسبرج النمساوية، والتي أدت إلى إنهاء حكم مترنيخ الذي طال حكمه ما يقرب من النصف قرن¹⁹. أعقب ذلك اندلاع عدد من الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت الدويلات الإيطالية الشمالية في إقليمي لمبارديا وبيدمونت، والتي نجحت في تحقيق التراجع النسبي للوجود العسكري النمساوي المسيطر عليها. وأخيراً، تم تأسيس حكومات جديدة في أغلب الدول الأوروبية الأساسية التي شهدت هذه الثورات²⁰.

تمثل نجاح هذه الثورات في سقوط رؤوس أنظمة أو في اعتماد مجموعة من الإصلاحات لاحتواء تفاقم الأوضاع. إلا أنه مع هذه النجاحات التي حققها بالفعل الثوار الليبراليون الجمهوريون والطبقات الوسطى في أوروبا، سادت حالة من عدم اليقين حول ما إذا كان التغيير الكامل المرغوب أوشك على التمام، أم أن القوي المحافظة المضادة سوف تنال من هذه الثورات غير المكتملة. فبعد مضي نحو عامين فقط، من 1848، نجحت قوى الثورة المضادة، القوي المحافظة المضادة للتوجهات الليبرالية الجمهورية في استعادة مواقعها الحاكمة. وبات واضحاً - مع حلول عام 1851 - فشل سلسلة ثورات 1848 مع الانقلاب الذي نظمته نابليون، مدعوماً من مطالبتي "الاستقرار" في مواجهة تيارات الإصلاح والاشتراكية. وقام نابليون بحل البرلمان وإعلان عودة الملكية المطلقة إلى فرنسا وهو ما دفع (ماركس) إلى القول أنه "بدا أن الدولة قد عادت إلى أقدم أشكالها فحسب - إلى السيطرة البدائية العديمة الحياء - سيطرة السيف والفلنسوه الكهنوتية"²¹.

أوروبا في عام 1968 - إشارة خاصة للتجربة الفرنسية

كان عام 1968 عاماً ثورياً بامتياز. في أماكن عديدة كان للطلاب دور بارز، إلا أن الحركة لم تقتصر على الطلاب و "الهيبيز" و "الخناس" كما كان الإعلام السائد يحاول أن يقنع الناس، فقد مثل عام 1968 تهديداً حقيقياً للطبقات المسيطرة في فرنسا خصوصاً وفي أوروبا الغربية عموماً. وإذا أردنا أن نفهم الحريق الثوري الذي حدث في عام 1968، فإنه لا بد من وضعه في مكانه الصحيح في إطار تناول أشمل. فهو أكبر كثيراً من مجرد تمرد طلابي، إنه حدث مفصلي له جذوره الاجتماعية والتاريخية العميقة، وأسبابه المادية المتصلة بتطور الرأسمالية العالمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن السنوات العشرين السابقة لعام 1968 شهدت صعود "الكينزية" وما رافقها من "هدوء طويل" في مستوى الصراع الطبقي والذي ارتبط بانتعاش اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد انعكس ذلك الهدوء أيديولوجياً على طبيعة الفكر السائد في العالم خلال هذه الفترة، حيث اتفق أغلب المفكرين الكبار من مختلف مدارس الفكر المهيمن على قضايا أساسية أبرزها أن الرأسمالية الغربية قد حلت مشكلاتها الاقتصادية الأساسية وأنها احتوت الطبقة العاملة بشكل نهائي! وإذا استند هذا الرأي إلى جملة وقائع ظاهرة، إلا أن النظرة العميقة للتطورات تحت السطح كانت كفيلة بدحضه. فالانتعاش الاقتصادي الطويل ذاته أدخل تغييرات متراكمة على بنية النظام الرأسمالي العالمي كان من شأنها، إن أجلاً أم عاجلاً أن تطيح بدعائم الاستقرار السياسي. ويمكن تبين ذلك على مستويات عدة من بينها ثلاثة على الأقل²²:

¹⁹ كليمنس فينزل مترنيخ Klemens Wenzel Nepomuk Lothar von Metternich (مايو 1773 - 11 يونيو 1859) سياسى ورجل دولة نمساوى ومن أهم شخصيات القرن التاسع عشر. ينسب إليه وضع قواعد العمل السياسى التي سارت عليها القوى الكبرى في أوروبا طوال الأربعين عاماً التي أعقبت هزيمة نابليون بونابرت. وكان مترنيخ يعد الدعامة الرئيسية للنظام السياسى في أوروبا القرن التاسع عشر والقائم على مبدأى رفض التغيير والمحافظة على توازنات القوى في أوروبا. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3_%D9%81%D9%88%D9%86_%D9%85%D8%AA%D8%B1%D9%86%D9%8A%D8%B4

²⁰ لمزيد من التفاصيل قارن:

Miles Taylor (2000). "The 1848 Revolutions and the British Empire". Oxford University Press: Past & Present, No. 166, pp. 146-147.

²¹ كارل ماركس، الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت" (موسكو: دار التقدم، 1960)، ص 8.

²² قارن: حسين عمران، فرنسا 1968: الحلم الثوري يتفجر. متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.e-socialists.net/node/4387>

أولاً: أعتمد الانتعاش الطويل على معدلات الإنفاق الهائلة على السلاح في ظل "الحرب الباردة"، فيما يعرف باقتصاد السلاح الدائم. وقد انطوى اقتصاد السلاح الدائم هذا على تناقضات عميقة سمحت للقوى الأصغر نسبياً (مثل ألمانيا واليابان) بالاستفادة من ظروف الانتعاش التي كفلها الإنفاق الأمريكي غير المسبوق على السلاح دون أن تتحمل عبء تلك الظروف، وبالتالي استطاعت هذه الدول تحقيق طفرة هائلة في الإنتاجية والتمتع بمعدلات نمو عالية ما لبثت أن قوضت الهيمنة الأمريكية. وكان هذا بدوره هو ما دفع الإمبريالية الأمريكية لمزيد من الشراسة في الحرب على فيتنام وغيرها في محاولة يائسة لإعادة تأكيد هيمنتها.

ثانياً: أنتج الانتعاش الاقتصادي الطويل في الغرب عملية تمدن وبلترة (أي تحول جماهير الفلاحين إلى بروليتاريا حديثة) هائلة كان لها تأثير تدريجي كبير على مجمل البنى الاجتماعية، وبشكل خاص في القطاعات المتخلفة نسبياً داخل الرأسمالية المتقدمة (جنوب أوروبا، وجنوب الولايات المتحدة، وأيرلندا.. الخ) حيث راحت تنقوض بالتدريج روح الانصياع الريفي والطبيعة المحافظة لصغار المزارعين التي استند إليها الاستقرار السياسي والاجتماعي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا شهدت فترة "الهدوء الطويل" ذاتها إقامة دعائم الصعود اللاحق في نضال الطبقة العاملة ضد العنصرية الفجة في الجنوب الأمريكي وسلطوية ديغول في فرنسا والطائفية البغيضة في أيرلندا ودكتاتوريات شمال البحر المتوسط في أسبانيا والبرتغال واليونان²³.

ثالثاً: الدور البارز الذي لعبه الطلاب في أحداث 1968 يجد جذوره أيضاً في العملية نفسها، حيث **تغير وضع الطلاب في المجتمع بفعل ظروف الانتعاش الطويل**، فارتفعت أعدادهم وانخفضت مكانتهم وساءت ظروفهم، ولم يعودوا – بحلول الستينات – "أبناء البرجوازية" سواء من حيث أصولهم أو مصائرهم الطبقة بعد التخرج.

تاريخياً، كان التعليم الجامعي هو حقل تفريغ وتدريب أبناء الطبقة الحاكمة وشريحة ضيقة من الطبقة الوسطى تلبي بشكل مباشر الاحتياجات الثقافية والأيدولوجية للطبقة الحاكمة، مثل المحامين وكبار الموظفين.. الخ. أما في ظل رأسمالية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد احتاجت الرأسمالية الحديثة لآلاف مؤلفة من التكنوقراط والبيروقراطيين، وهكذا انفتحت أبواب الجامعات بشكل لا سابقة له. ليس معنى ذلك بالطبع أن الطلاب صاروا عمالاً، لكنه يعني أن الطلاب من حيث أصولهم ومصائرهم الطبقة صاروا يكونون خليطاً طبقياً غير متجانس يغلب عليه طابع "الطبقة الوسطى". وهم عرضة لضغوط شديدة تتصل مثلاً بنظام الامتحانات الذي كثيراً ما يحدد مصائرهم الطبقة، وهي ضغوط تدفعهم نحو النضال السياسي، خاصة أنهم بسبب الصلة الوثيقة التي تربطهم بالأفكار (بحكم طبيعة دراستهم) يكونون بالغي الحساسية إزاء الأزمات الأيدولوجية للمجتمع.

وهكذا فقد مهدت التغيرات المترابطة في بنية المجتمع خلال فترة الانتعاش الطويل، وما صاحبه من هدوء نسبي في الصراع الطبقي، للحريق الثوري اللاحق. وصارت أدنى شرارة كفيلاً بإشعال الحريق الثوري، مثلما حدث في 1968. وإذا كانت أحداث 1968 وثيقة الصلة بما قبلها، فإن أصدائها استمرت لسنوات عديدة بعدها.

وأخيراً فإن سنوات أواخر الستينات حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين شهدت صعوداً كبيراً في وتيرة ومستوى الصراع الطبقي في أوروبا، وهو ما أسفر عن إسقاط حكومة المحافظين في بريطانيا في 1974 تحت وطأة الإضرابات العمالية، واندلاع الانتفاضات والثورات التي أسقطت الأنظمة الديكتاتورية اليمينية في اليونان والبرتغال وأسبانيا خلال بضع سنوات.

²³ فيما يخص ما حدث في البلدان الثلاثة الأخيرة فقد عالج ذلك بالتفصيل وفي عمل مهم المفكر والفيلسوف الفرنسي (اليوناني الاصل) نيكوس بولانتزاس. لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولانتزاس، أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا). ترجمة عبد القادر ضللي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، 1981).

نعود إلى تتبع مسارات أحداث عام 1968 في فرنسا، والتي كانت بمثابة القلب داخل مجمل أحداث ذلك العام العظيم²⁴.

حتى آيار 1968، كانت الحركة الطلابية في فرنسا أصغر حجماً وأقل تأثيراً من مثيلاتها في إيطاليا وألمانيا وبعض جامعات أمريكا وبريطانيا. وإذا أردنا أن نفهم لماذا كان حجم الحريق الثوري في فرنسا 1968 أكبر منه في غيرها من البلدان فإن علينا أن نتوقف عند بعض السمات المميزة لتطور المجتمع الفرنسي، في ظل رئاسة الجنرال (شارل ديغول Charles de Gaulle).

كما معروف جاء (ديغول) للسلطة في 1958 وسط أزمة سياسية بالغة متعلقة بكيفية تعامل الطبقة الحاكمة مع نضال الشعب الجزائري من أجل التحرر الوطني. وسرعان ما وصل (ديغول) إلى تسوية "عقلانية" للحرب الكولونيالية في الجزائر (التي حصلت على استقلالها في عام 1962 بعد حرب ضروس مع المستعمر الفرنسي استمرت ثمان سنوات، بعد أن اندلعت في الأول من نوفمبر عام 1954) ثم عكف على تحديث الرأسمالية الفرنسية من خلال برنامج سياسي سلطوي يحاول تلبية حاجات وأهداف تلك الرأسمالية طويلة المدى على حساب الميول والتوجهات المختلفة داخل البرجوازية الفرنسية نفسها. فإذا كانت الفترة السابقة (1947 إلى 1958) قد شهدت تهميش التأثير السياسي لممثلي منظمات الطبقة العاملة، ففي ظل (ديغول) تم أيضاً تهميش وإبعاد الأحزاب التقليدية الممثلة للبرجوازية والبرجوازية الصغيرة وتركزت السلطة في يد رجل واحد هو الجنرال ديغول نفسه.

ومن جهة أخرى نجح (ديغول) في تحقيق هدفه المتمثل في تحديث الرأسمالية الفرنسية وزيادة تنافسيتها على المستوى العالمي من خلال خليط من السلطوية السياسية والتدخل واسع المدى في الاقتصاد على حساب بعض المصالح البرجوازية الذاتية. ولكن هذا النجاح كان له ثمن مزدوج. فمن ناحية اشتدت معدلات استغلال الطبقة العاملة الفرنسية التي صارت أكثر اغتراباً وبؤساً من الطبقة العاملة في البلدان الأوروبية الأخرى كبريطانيا أو ألمانيا الغربية مثلاً. وكان لسياسات "التقشف" ذاتها تأثير سلبي على أوضاع الطلاب الجامعيين الذين ارتفعت أعدادهم من 200 ألف إلى 550 ألف بين 1960 و1968 في حين تدهورت كثيراً الأوضاع في جامعاتهم من حيث التسهيلات والإمكانات والزحام.. الخ.

ومن ناحية ثالثة، فإن حكم ديغول السلطوي أضعف كثيراً البنى/الهياكل الوسيطة بين السلطة والجماهير مثل الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام. ومع تزايد السخط الاجتماعي في ظل غياب هذه البنى الوسيطة أو تهميشها، فإن القمع صار الأداة الأساسية لتعامل السلطة مع الجماهير بشكل لم يكن يختلف كيفياً عما هو مألوف في بلدان "العالم الثالث".

وهكذا صارت الأجواء مهيأة للانفجار. فقد شهد عام 1967 والأشهر الأولى من 1968 موجة واسعة من الإضرابات العمالية، إلا أن الغالبية العظمى من تلك الإضرابات انتهت بانتصار أصحاب الأعمال بسبب التوسع في استخدام يد القمع الثقيلة من جانب الدولة. وعندما التقت "عدوى" النضال من العمال إلى الطلبة كان طبيعياً أن يفكر ديغول في استخدام الأداة نفسها التي أثبتت كفاءتها من قبل مع العمال: القمع. أما الذي فاجأ النظام فهو أن الطلاب ردوا على القمع البوليسي بتصعيد النضال والدفاع عن أنفسهم بالمتاريس، حيث صاروا بؤرة جاذبة للعمال الذين أعجبوا بشجاعتهم وسعوا لتقليدهم.

ومن المفيد الإشارة إلى أن السنوات الثلاث السابقة على أحداث 1968 شهدت احتجاجات ومظاهرات طلابية متفاوتة القوة والتأثير. ودارت هذه الاحتجاجات حول قضايا عالمية وأخرى محلية. فمن جهة كان الطلاب يعبرون عن رفضهم للحرب الامبريالية الأمريكية في فيتنام؛ ومن جهة أخرى، كانوا ساخطين على الطابع المحافظ للمناهج التعليمية.

وخلال الشهور الأربعة الأولى من عام 1968 وقعت عدة تحركات طلابية قادها الطلاب اليساريون، إلا أنها كانت على نطاق أصغر من مثيلاتها في إيطاليا وألمانيا أو حتى بريطانيا. ومع ذلك، فإن هذه التحركات كانت كافية لكي تصدر السلطات قرارها في 3 آيار/مايو بإغلاق جامعة باريس بأكملها. أدى

هذا القرار إلى اندلاع مظاهرات يومية ووقوع صدامات شديدة مع البوليس وصلت للذروة في 10 أيار/مايو. ففي ذلك اليوم احتل الطلاب "الحي اللاتيني"²⁵ وأقاموا المتاريس دفاعاً عن أنفسهم أمام اعتداءات البوليس؛ وانضمت إليهم أعداد كبيرة من المارة. وعند هذا الحد، صدر الأمر للبوليس باستخدام أقصى القوة ضد الطلاب. وإزاء الشجاعة الكبيرة التي أبدوها طلاب باريس في مواجهة القمع الوحشي للبوليس، انتشر التعاطف الجماهيري مع الطلاب، حيث قررت الاتحادات النقابية العمالية الثلاثة الدعوة للإضراب لمدة يوم واحد، هو 13 أيار/مايو، على أن تصحب الإضراب مظاهرة جماهيرية في باريس. ومع اقتراب نهاية شهر أيار/مايو، كان أكثر من 9 ملايين عامل قد انضموا للإضراب؛ وباحتلالهم مواقع العمل، أعطى العمال بعداً جديداً للإضراب حيث وجهوا ضربة عنيفة لحقوق الملكية والإدارة "المقدسة". مع نهاية أيار/مايو 1968، كان المجتمع الفرنسي في حالة اختمار ثوري. في مدينة (نانت)، التي كانت أول مدينة تنتقل فيها الحركة من أيدي الطلبة إلى العمال، كانت السيطرة الفعلية على المدينة خلال الأسبوع الأخير من أيار/مايو في أيدي المنظمات العمالية. وتضامن فلاحو الريف المحيط بهذه المدينة مع عمالها وطلابها الثائرين. وهكذا ففي 24 أيار/مايو نصب الفلاحون الحواجز على الطرق الرئيسية المؤدية إلى (نانت)، ثم قاموا بتسليم هذه المتاريس لعمال النقل الذين سيطروا على المرور داخل المدينة وخارجها على مدى الأسبوع التالي. وقد سمحت الصلات التي أوجدها عمال (نانت) مع المنظمات الفلاحية في المنطقة المحيطة بالتخلص من دور الوسطاء في عملية توزيع إمدادات الطعام مما أسفر عن انخفاض كبير في الأسعار.

وكان من العلامات البارزة في أحداث 1968 في فرنسا روح التضامن الأممي التي ظهرت بين العمال الفرنسيين والأجانب، فقد كان هناك حوالي ثلاثة ملايين عامل أجنبي يعملون في فرنسا. وعلى الرغم من أنهم كانوا تحت التهديد الدائم بسحب تصاريح العمل منهم، إلا أنهم لعبوا دوراً بارزاً في حركة الإضراب جنباً إلى جنب مع زملائهم الفرنسيين.

شكل الإضراب العام تهديداً حقيقياً للسلطة الحاكمة. وفي 24 أيار/مايو لجأ (ديغول) إلى الإجراء الذي كان قد استخدمه أكثر من مرة منذ 1958 لكي يحتفظ بسلطته: الدعوة لاستفتاء حول سلسلة من الوعود الغامضة والمتعلقة بالإصلاح التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن المعارضة العمالية الشديدة أجبرته على التراجع وتأجيل الاستفتاء. وبذلك فشلت هذه الخطة في إنهاء الإضراب العام. ومع ظهور مؤشرات مهمة على حالة السخط في صفوف الشرطة والقوات المسلحة، تفاقم الإضراب في الأوساط الحكومية حيث وقع توتر كبير في العلاقات بين الرئيس (ديغول) ورئيس الوزراء (جورج بومبيدو). وفي 29 أيار/مايو سافر (ديغول) فجأة إلى "بادن - بادن" بألمانيا الغربية حيث اعتزم كما قيل "الانسحاب من الحياة السياسية". إلا أن مستشاريه السياسيين أقنعوه بضرورة العودة إلى فرنسا حيث عاد مقترحاً هذه المرة إنهاء الإضراب العام وإجراء انتخابات برلمانية.

كان مضمون ما طرحه (ديغول) هو الآتي: أن تتخلى الطبقة العاملة عن الإضراب العام؛ أي أن تتنازل طوعاً عما حققته من قدرة في السيطرة على عملية الإنتاج؛ وأن تطرح جانباً تضامناتها الطبقي العظيم مع جماهير الفلاحين والطلاب بما أفرزه من مكاسب كبيرة، وأن تتبذ بالطبع حلم تغيير المجتمع. كان المطلوب باختصار هو أن يلقي الجيش العمالي ذي التسعة ملايين عامل سلاحه المتمثل في الإضراب العام مقابل أن "يتكرم" الجنرال ديغول فيقبل الاستمرار على كرسي العرش، ثم "يتفضل" فيجري انتخابات برلمانية في ظروف تراجع وإحباط الجماهير فيحوز اليمين النصر فيها على طبق من فضة! لكن ذلك لم يتحقق واجبر الجنرال على مغادرة المشهد السياسي في مساء يوم 28 نيسان/أبريل عام 1969.

²⁵ "الحي اللاتيني" هو حي طلابي بالدرجة الأولى وفيه تقع الجامعات الكبرى كالسوربون وكوليج دو فرانس، ويعتبر هذا الحي كأحد أهم المعالم السياحية والمواقع الأثرية في باريس.

”ثورات” 1989 في أوروبا الشرقية

أما بالنسبة لحالة سلسلة ”ثورات” 1989 في أوروبا الشرقية، فيتضح أن دول هذه المنطقة لم تواجه حالة عدم يقين في تقدير ما إذا كانت ثوراتها تحقق أهدافها من عدمه. ويرجع ذلك إلى أنه كانت هناك خطوات للتغيير بغض النظر عن وجهته ومآلاته اللاحقة، سبقت اندلاع ”الثورات”. بدأت هذه الخطوات بمحاولات التغيير ”الجوهري” في سياسات الاتحاد السوفيتي، سواء علي مستوى إدارة الدولة داخليا، أو علي مستوى الخارج، وهو ما طرح بصورة مباشرة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي عقد في مارس/اذار 1986.

كما جاءت خطوة ”التغيير” الثانية في خطاب غورباتشوف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها الثالثة والاربعين المنعقدة في أيلول/ديسمبر 1988، حيث أعلن عن خفض القوات العسكرية السوفيتية بصورة منفردة في دول حلف وارسو. وأشار غورباتشوف صراحة إلي نية الاتحاد السوفيتي لإنهاء عسكرة العلاقات مع هذه الدول كـ ”مجتمعات مغلقة سياسيا واقتصاديا”. ورافق ذلك كله خطاب جديد كانت اهم مقولاته البيروسترويكيا والglasnost وما تركاه من تداعيات فكرية وسياسية وتنظيمية توجت بتفكك الاتحاد السوفيتي وما تركه من تداعيات محلية وعالمية معروفة.

وما يميز خصوصية هذه السلسلة من ”الثورات” هو عدم بدئها في دول أوروبا الشرقية بثورة شعبية في إحدى دولها، وإنما انطلقت بعملية جس نبض أو اختبار للتغيير المعلن في سياسة الاتحاد السوفيتي. حدث ذلك في 1988، عندما قامت المجر بإعلان تخفيف القيود على حرية تنقل الأفراد، مما أنتج موجة من ”الهجرة التلقائية” لسكان ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) إلى ألمانيا الاتحادية (الغربية) عن طريق المجر. وعندما لم يواجه ذلك بأي اعتراض أو منع، فقد شجع الألمان على عملية الهدم السلمي لـ ”جدار برلين” الذي مثل الجدار الفاصل بين الشرق والغرب قرابة الثلاثة عقود، ثم بعد ذلك اندلعت سلسلة ”ثورات” 1989، بداية بتشيكوسلوفاكيا ثم رومانيا.

ما يمكن استخلاصه من ”الثورات” التي قامت في شرق اوربا ووسطها ضد نظام ”الاشتراكية الفعلية” أنها أدت الى جملة نتائج ولكن ما ميّزها، اضافة الى انتقال هذه البلدان من الاشتراكية الى الرأسمالية، هو تقنت هذه البلدان على أسس أثنية أو دينية أو لغوية كما جرى الأمر في يوغوسلافيا على سبيل المثال. ويمكن الاتفاق مع المفكر الاقتصادي المصري المعروف الراحل سمير أمين حين اشار حينها الى أن هذه البلدان صارت مناطق تابعة لأوروبا الغربية، ألمانيا وفرنسا وإنجلترا أساسا، في ظروف شبيهة للعلاقة غير المتساوية بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، أي ان هذه البلدان شكلت ”اطرافا” في النسق الرأسمالي العالمي. وهي بهذا المعنى تجارب انتفاضات واسعة نجحت ليس في تجاوز النظام من اليسار ولكن في سقوطه على اليمين وإقامة نظم أسوأ من النظم السابقة لها²⁶.

خلاصات كبرى من شهر ونصف على اندلاع انتفاضة تشرين – مهر النصر غال

تتيح متابعة المسارات الكبرى التي اتخذتها انتفاضة تشرين بلورة الخلاصات الكبرى التالية:

- **الخلاصة الاولى:** ان تواصل رياح التغيير اندفاعها، تؤكد أن نظم الطغيان والاستبداد مهما طال امد هيمنتها، مرفوضة وضد المجرى الموضوعي للتاريخ ولا بد ان تحل اللحظة التي يتوجب عليها مغادرة مسرح التاريخ الى مزبلة غير مأسوف عليها.

²⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، ثورة مصر وما بعد. متاح على الانترنت على الرابط التالي:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266775>

لقد اثبتت انتفاضة تشرين وما قبلها من انتفاضات سواء في العراق ام في مناطق اخرى مرة أخرى جدوى القاعدة السوسيولوجية الفائلة: " ان كل نسق مهما كانت صلابته مهدد بالتلاشي"، لأنه وبكل بساطة " يتوفر على كم محدود من الطاقة التي يقوم بصرفها للحفاظ على توازنه".

وهكذا كلما ازداد تصلب النسق وادار ظهره للحراك المجتمعي من دون حل المشاكل الفعلية، كلما تضاعفت سرعة انحداره نحو التلاشي. وبحكم طبيعتها الأمنية والمتصلبة، لم تستطع هذه الانظمة ان تلتقط الإشارات التي شكلت في السابق مؤشرات على تدهور الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، " فالأنساق المغلقة محكوم عليها بالتلاشي ". فأمثلة من قبيل نظام صدام حسين وحسني مبارك وبن علي وعلي عبد الله صالح وغيره كثيرين ماثلة للعيان وتفقاً للعين..

- الخلاصة الثانية: اعادة الاعتبار لمفهوم الثورة والانتفاضة باعتبارها ليس عملاً فوقياً، انقلابياً، بل من صناعة الجماهير الطامحة للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. واكدت الاحداث في هذا المجال على ثلاثة جوانب هامة:

الجانب الاول: ان دحر القوى المهيمنة وكسر هيبتها ممكن ايضا عن طريق الانتفاضة الشعبية السلمية. **الجانب الثاني،** ويعني ذلك ان اشكال واساليب التغيير لا تتحدد سلفاً عبر تنميط مفروض مسبقاً، فالأمر كله مرتبط بجملة من العوامل وتناسبات القوى في اللحظة التاريخية الملموسة وموقف القوى الحاكمة والاساليب التي تستخدمها في مواجهة الحراك الجماهيري.

الجانب الثالث: اهمية التدرج في رفع الشعارات. لا بد من الإشارة هنا ان الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في العديد من البلدان العربية وفي العراق ايضا لم تحدد اهدافها النهائية مسبقاً بل تدرجت في ذلك، وربطت تصعيد مطالبها بردة فعل الانظمة الحاكمة على الاحتجاجات التي انطلقت لتصعد شعاراتها من " الشعب يريد اصلاح النظام " مروراً بالمطالبة بالديمقراطية والحرية وتحسين مستويات المعيشة صعوداً الى رفع شعار: " الشعب يريد اسقاط النظام".

كانت المواجهة، كما في المثال التونسي والمثال المصري والليبي واليميني والعراقي وغيرهم من الانظمة المماثلة، كانت مع عناصر ما يمكن تسميته النموذج الاستبدادي الجديد **المستند على التحالف البيروقراطي الكومبرادوري الطفيلي الرأسمالي التابع،** الذي نما باطّراد خلال العقدين المنصرمين في البلدان العربية، وجمع بين: الاستبداد العبثي والتبعية غير المشروطة والليبرالية الزائفة.

- الخلاصة الثالثة: جدلية العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وفشل محاولات الفصل بينهما او تغليب احدهما على الآخر.

ومن هنا لا بد من تخطئة النظرة او الاعتقاد، أن مجرد رفع المستوى المعيشي للمواطن وتوفير القدر المعقول من احتياجاته المادية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة...الخ، كاف لأن يلتزم هذا المواطن الصمت ويرضى بحكم الطغيان والاستبداد.

وهكذا، فإن أي نظام ينفرد بالحكم ويتحكم في الثروة ضد رغبات شعبه، ولا يوفر الفرص المتساوية للجميع للمشاركة، ويتجاهل احتياجات المواطن المادية، وكذلك الروحية، سيجد دائماً من يقاومه.

- الخلاصة الرابعة: إن الوعي بضرورة التغيير ليس وليد الصدفة، وإنما هو نتاج عملية تطور تراكمي متواصل، يتولد من خلال المعاناة والشعور بالغبن وضرورة إزالته. والوعي بالتغيير يأخذ شكله المنظم

والمرتب في اتجاه صيرورته في فعل ملموس وشعار ملموس، من خلال جهود القوى المنظمة القادرة ليس على الاطاحة بالأنظمة وانما تقديم بدائل قابلة على الحياة.

وهنا لا بد من ملاحظة استدرابية ضرورية للغاية للرد على ما يقال عن دور الطبقة العاملة والكادحين عموما في هذه الحراك المجتمعي في العديد من بلداننا ومنها العراق ومسعى بعض الباحثين، لأسباب ايديولوجية ومن مواقع الطبقات المهيمنة، الى **تقزيم** (او على الاقل **استبعاد**) دور هذه الطبقة والفئات الكادحة عموما في عمليات الصراع الطبقي والحراك الاجتماعي.

ان **التطور البطيء للصراع الطبقي** خلال العقود الثلاثة الأخيرة في العديد من البلدان العربية لم يكن يعني **علامة ضعف** الطبقات الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة في مساعيها للتحرر من الاستبداد والاستغلال والتهميش الاجتماعي المفرط، وإنما كان ذلك **البطء** عنوانا لعنف المواجهات الطبقيّة التي تختمر وتتهيئ للانفجار²⁷. فهذه الطبقات لم تبق كما كان الشأن في ظل الصراعات الطبقيّة لعقدي الستينات والسبعينات وإنما **في مواجهة برجوازية تابعة مدججة حتى اسنانها بالأسلحة** وتستعمل ضد النضالات العمالية آلياتها الإيديولوجية المخدرة، الدينية والشوفينية والوطنية، والسياسية والقمعية.

- **الخلاصة الخامسة:** القدرة على دمج الاجتماعي بالديموقراطي في مطالب الشعوب وخصوصا الشباب منهم. فقد بيّن مسار الاحداث حساسية المتظاهرين من البطالة وعاؤهم للنظام الاقتصادي النيوليبرالي مربوطة بحساسيتهم بأهمية بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحريات الفردية والجماعية. ويعني هذا

إذاً، كانت الاحتجاجات والتي توجت بانتفاضة تشرين في العراق (وليس وحده طبعا) هي عبارة عن حركات اجتماعية اندمج فيهما، البعد الكلاسيكي الطبقي مع البعد المدني الجديد.

وبين مسار الاحداث ان هناك **علاقة وثيقة بين الخبز والحرية**، فعلى الرغم من تقديم حكومة عادل عبد المهدي على تقديم حزم من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن انتفاضة الجماهير لم تتوقف. فقد رأى الشباب والمهنيون والطلبة وغيرهم من المنتفضين أنّ لقمة العيش مربوطة بحرية الصحافة، ورفع القيود عن الإنترنت، وحرية التعبير ... الخ. وتحوّلت الشبكة العنكبوتية إلى أداة معرفية وتعبوية حاسمة، صنعتها قدرات بسيطة للأفراد، والمدوّنون والجمعيات لمعرفة ماذا يحصل والتواصل مع العالم، فهم ليسوا بحاجة إلى الإعلام الرسمي المزيف.

- **الخلاصة السادسة،** وتتمثل في اللحظة المهمة التي ينبغي تسجيلها هنا وهي **الانتقال من التعبيرات الصامتة لدى الشباب او اللامبالاة بالشأن العام والانصراف عن السياسة، كما كان يزعم الكثيرون، ليتحول الى قاطرات محرّكة لعمليات الحراك الاجتماعي** والانتفاضة الشعبية ليواجهون بصدور عارية عسف السلطة وعنفها السافر.

ثمة ملاحظة مهمة هنا تحتاج الى توضيح.

في سياق الاحتفاء بالانتفاضة الشعبية العارمة يصر البعض (عن عمد او بدون وعي ربما) على حث الشباب لرمي الأحزاب السياسية (دون تمييز ووضع الجميع في سلة واحدة) وراء ظهره باعتبارها اصبحت "موضة قديمة" مما يثير اسئلة وعلامات استفهام.

²⁷ لمزيد من التفاصيل قارن: عبد السلام أديب، أية آفاق للانتفاضات المغاربية؟

المجتمع المدني، كنتاج راقى، يضم، بمنظوره الواسع، الأحزاب السياسية، كأحد تجليات هذا الشكل الراقى. والمجتمع، دائما بحاجة إلى مجموعة من الأفراد يلتفون حول هدف، أو قضية. ومن هنا نشأت الأحزاب السياسية كضرورة موضوعية لا يمكن نفيها بسهولة. صحيح يمكن أن يتغير شكلها أو وسائل عملها أو خطابها، لكن مشروعيتها بقائها تظل موضوعية مادام هناك صراع اجتماعي عموما وصراع طبقي على وجه الخصوص.

بل إن المنظمات المدنية ذات الطابع المطالب أو الاصلاحى البحث، تقترب من التنظيم الحزبي كلما اقترب نشاطها من أو تقاطع مع قضايا السياسة. فمن دروس التاريخ القريب رأينا كيف أن حركة الخضر (جماعات البيئة) في أوروبا والتي كانت تعني بقضايا البيئة والتلوث، وهي في سعيها لسبر غور جذور هذه القضايا، اصطدمت بالسياسة في بلدانها ووجدت نفسها في خضم الفعل السياسى، فخاضت الانتخابات تحت لافتة حزب الخضر، بل واصبحت جزءا من الائتلافات الحاكمة في أكثر من بلد.

- **الخلاصة السابعة: البعد الرمزي للانتفاضة اخذ أقصى مداه.** فقد ظهر الشباب حاملو مطالب الانتفاضة أفراداً متعلمين، سلاحهم الهاتف النقال لأخذ الصور، والكمبيوتر المحمول للتواصل الاجتماعى. هم شبان وشابات، من مختلف الشرائح الاجتماعية، يحملون لافتات صُنعتْ باليد ويهتفون " سلمية.. سلمية ". في المقابل مثلاً عبأ النظام المحاصصى كامل ترسانته من اجهزة القمع يفتحون الساحات ويفتكون بالمتظاهرين السلميين.

لقد كشفت الاحتجاجات فاعلية شبكة الانترنت في نقل أخبار الاحتجاجات وتوثيقها وتعميم خبراتها، وأنها - كوسيلة أو اداة نضالية جديدة - تشكل عالماً موازياً خاض المحتجون والانظمة الحاكمة معاركهم فيه بالتوازي مع معارك العالم الواقعي. وأظهرت أيضاً ظهور بيئة افتراضية متضامنة بقدر كبير. لكن ظهر كذلك أن هناك نظاماً رسمياً متضامناً وفعالاً، في مواجهة مما كان يجري في مختلف الساحات، وحين لا يصف الإعلام الحكومى الاحتجاجات بأنها أعمال شغب او تضم مندسين ... الخ، فإنه يسكت عنها.

- **الخلاصة الثامنة: يخطأ من يتصور ان ما حدث هو توقيت ذاتى إرادوى لانفجار الاحداث.** فالأمر ليس كذلك البتة، فقد شهد العالم في السنتين الاخيرة تحولات وتطورات كثيرة هزت الكثير من القناعات والكثير من المعائل.

إن الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة التي حصلت في العديد من البلدان العربية في 2011 ولاحقاً تشير في معظمها بما لا لبس فيه إلى أن الأثر السلبي للسياسات النيوليبرالية في العالم العربى قد بلغ حالة من الخطر لا يمكن الاستهانة بها وهي التي هيئت الظروف لمقدمات الانفجارات الشعبية.

واذا اردنا ان نضع هذه الاحداث في موقعها الصحيح فانه يمكن القول أنّ هذه الموجة من الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت معظم البلدان العربية، هي امتداد للموجة الأولى التي شهدناها في نهاية سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته، بدءاً من انتفاضة 18 و19 كانون الثانى / يناير سنة 1977 في مصر، مروراً بالسودان وتونس والمغرب، وعودةً إلى مصر وتونس والمغرب والسودان، ثم إلى الجزائر والأردن والمغرب.

هذه الانتفاضات حدثت بعد البدء بتحقيق " تحرير الاقتصاد " انطلاقاً من وصفة صندوق النقد الدولي الذي فرض ما سمي بـ " سياسات التصحيح الهيكلي " .

فقد تطلبت هذه السياسات الخصخصة وعنت بيع كل ثروة الشعب لمافيات كانت قد بدأت تتألف حينها، و " كفت يد " الدولة عن كل ما يتعلق بالاقتصاد. وأصبحت **مهمة الدولة** تسهيل نشاط الرأسمال الإمبريالي، والرأسمال المضارب، وحمايته، من خلال إصدار قوانين تحمي نشاطه تحت شعار استقطاب الرأسمال الأجنبي !

وفي الحقيقة، ولكي نفهم ماذا يحصل في العديد من الأقطار العربية من حراك مجتمعي يجب أن نتذكر بأن النيوليبرالية قد تم استيرادها في السياسات الاقتصادية العامة العربية على **مرحلتين تاريخيتين**²⁸:

المرحلة الأولى: من سياسة " الانفتاح " إلى أزمة المديونية الخارجية.

المرحلة الثانية: تعميق وانتشار سياسات التحرر الاقتصادي والمالي.

وفي هاتين المرحلتين (منذ نهاية السبعينات إلى اليوم) تم احتكار الاقتصاد العربي عموماً ، ونهبه من قبل التحالف البيروقراطي الكومبرادوي، وتزايدت الهوة الطبقية بصور وأشكال غير مسبوقة في تاريخ البلدان العربية الحديث والمعاصر، حيث أصبحت أقل من 10% من السكان يتحكمون بأكثر من 70% من الدخل، الأمر الذي كان طبيعياً معه أن تشعر الطبقات الشعبية بأنها لم تعد قادرة على القبول بتراكمات معاناتها وإذلالها واستغلالها، وبالتالي وجدت في الانتفاضة الشعبية فرصتها للقضاء على هيمنة الائتلاف البيروقراطي – الطفيلي-الكومبرادوي ومجموعاته التي تنهب كل شيء، وتتحكم بكل سياسات الدولة وأجهزتها، وتزيد من قوة الدولة البوليسية والاستخبارية.

ومن جانب آخر كانت السنوات الأخيرة هي سنوات الازمة المالية الاقتصادية العالمية التي لم تقتصر اثارها على امريكا، بل هزت كل العالم بدرجات متفاوتة واليوم تصل اثارها بشكل مباشر وصريح الى الكثير من البلدان النامية وبضمنها تلك البلدان المدللة لدى امريكا، ولدى صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ولدى منظمة التجارة العالمية. لو سأل احداً احد الخبراء الامريكان قبل فترة: ماهي الاشياء التي تقتخرون بها والتي تعتقدون انكم ساهمتم بصناعتها لشعوب المنطقة ؟ لأشاروا اولاً الى تونس وثنائياً الى مصر.

ما حصل في مصر وفي تونس، يؤشر ان وبالدليل القاطع **خطل النهج اللبرالي الجديد**. اذا كانت هذه الثورة قد انتجت دروساً على الصعيد السياسي، وعلى الصعيد الفكري فلها، ايضاً، دروس على **الصعيد الاقتصادي**. فما معروف، كانت تونس ومصر نموذجين لتطبيقات وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولهما موقع بمنظمة التجارة العالمية، بكل ما تعنيه هذه الوصفات من تغييرات هيكلية، محورها الرئيس تصفية قطاع الدولة وان الخصخصة الرهان الوحيد الذي يجب ان ينتشر ويسود ويفرض منطقته. ان الليبرالية التي طبقت في هذه البلدان وهمية تماماً، حيث بيع القطاع العام أو فُكَّ حصراً لمصلحة نخبة فاسدة وضيقة، ولم ينل منه القطاع الخاص كما يزعم نصيباً يذكر، كما لم يترتب على ما قيل إنه تحرير

²⁸ جورج قرم، الاضطرابات الاجتماعية: حدود النيوليبرالية في العالم العربي. مقال على الانترنت متاح على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/F6662CE2-B239-4A36-9F54-805CDDC838F7.htm>

للاقتصاد زيادة في الإنتاجية أو تحسين للكفاءة، وعوضاً عن إطلاق آليات السوق، أطلقت دورة تحويلات مالية مشبعة بالزبائنية والفساد، ولم تراع السلطات في الحد الأدنى من متطلبات الأمن الاجتماعي حتى بالحدود الضيقة جداً التي تشجع عليها المؤسسات الدولية، بل أدارت عملية إعادة توزيع معاكسة ضخمة لمصلحة غير المنتجين ولحساب من هم في أعلى هرم السلطة²⁹.

خلاصة القول، إن انسحاب الدولة من القيام بدورها التنموي، وترك تطور الاقتصاد إلى عفوية السوق أدى إلى ما يلي:

- تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي من ناحية ونمو القطاعات الخدمية والسياحية والعقارية من ناحية أخرى،
- وقد اتسع ذلك الخلل البنيوي طيلة ما يقرب ثلاث عقود، وهو يؤدي بالضرورة إلى خلق الضغوط التضخمية، وتفاقم الأزمة الاجتماعية.
- ومن الناحية الاجتماعية، كانت آلية التوزيع في القطاعات الخدمية تعاني من التحيز الاجتماعي ضد الفقراء، فهي لا تخدم سوى الفئات الثرية في المجتمع والسياح وأثرياء البترول، علي حين لا يجد المواطن العادي خدمات صحية أو تعليمية لائقة. ونفس الشيء نجده في القطاع العقاري الذي ابتعد تماماً عن سكن الفقراء أو حتى الفئات الوسطى، وتركز علي القصور والفيلات ومدن الأحلام.
- وبصورة عامة نحن إزاء آلية لاستقطاب الغنى والفقير، فتتراكم الثروة لدى القلة، ويتسع نطاق الفقر والفقراء مع تآكل لوضعية الفئات الوسطى، التي أخذ خط الفقر يطاردها، وهي التي كانت تتمتع منذ بدء العصر الحديث بمكانة اقتصادية حصينة نسبياً، فضلاً عن المكانة الاجتماعية، تنأى بها عن وهدة الفقر.

كان لهذه السياسات جملة من النتائج الفعلية من بينها:

- النتيجة الأولى والاحتمية لهذه السياسات الاقتصادية العامة للدول العربية كانت تفاقم أزمة البطالة بشكل عام حيث يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بـ 14.8 في المئة في 2009، ويفوق هذا المعدل معدلات البطالة في أقاليم أخرى من العالم. ويقدر عدد العاطلين من العمل في الدول العربية بنحو 14 مليون شخص في 2009 أي ما يمثل سبعة في المئة من مجموع العاطلين من العمل عالمياً. وتختلف الدول العربية اختلافاً واضحاً في معدلات البطالة فيها، إذ تجاوزت ثمانين دول عربية هذا المتوسط فبلغت 15 في المئة في اليمن ولبنان و34 في المئة في الصومال و50 في المئة في جيبوتي، وسجلت تونس والعراق 14.7 في المئة لكل منها، بينما سجلت 11 دولة عربية معدلات تراوحت ما بين 12.8 في المئة في الأردن و0.3 في قطر³⁰.

ومن المفيد الإشارة هنا البطالة عند العنصر الشاب المتخرج في الجامعات تتنامى بأعداد متزايدة سواء بسبب المعدلات العالية للنمو السكاني أو بسبب سياسات توسيع المؤسسات التربوية والجامعية في الفترات السابقة لاستيعاب زيادة عدد الطلاب.

²⁹ قارن: عبد الحليم فضل الله، جولة في مواجهة ثلاثية الاستبداد الجديد، مقال على الانترنت متاح على الرابط التالي:

³⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: ذكاء مخلص الخالدي، البطالة تستنفذ النمو الاقتصادي للدول العربية. مقال متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/244748>

- تعاضم استقطاب الدخل والثروة خلال هذه المرحلة. صحيح أنّ الفئات والشرائح الثرية قد توسّعت عدداً إثر موجة زيادة أسعار النفط ابتداءً من عام 2003 – 2004 وما نتج عنها من فورات اقتصادية في دول الخليج المصدّرة للنفط والغاز، وكذلك فورات في البورصات الخليجية وبعض البورصات العربية الأخرى وأيضاً من جراء الفورات في القطاعات العقارية (التي أدّت إلى أزمة حادّة في إمارة دبي عام 2009). غير أنّ معظم الفئات السكانية الأخرى وبشكل خاص الفئات الريفية وفقراء المدن قد زاد عددها أضعافاً بالمقارنة مع زيادة عدد الأثرياء أو الشطر الأعلى من الفئات المتوسطة الدخل.

وقد بدأ التملل الاجتماعي يعود إلى العلن عام 2008 (كما حصل في مصر والمغرب وموريتانيا) عندما أقدمت بعض الدول العربية على زيادة أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية على اثر الزيادات الجنونية التي أصابت أسعار هذه المواد الغذائية في الأسواق العالمية ؛ ومؤخراً وبشكل صادم حصلت اضطرابات اجتماعية صاخبة في تونس.

والخلاصة انه وبعد مرحلة "التحرر الاقتصادي" الشكلي و"الانفتاح السياسي المحدود" خرجت الدولة العربية أكثر تسلطاً عما كانت عليه. لقد ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية الكمبرادورية الطفيلية في ظل آليات الخصخصة والانفتاح، وانفتح الباب على مصراعيه لسيطرة رأس المال الطفيلي، واستشرت ظاهرة الثراء المفاجئ غير المشروع، وتضخمت ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسية والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية.

وفي الإطار العام، فقد كانت أزمة السبعينيات وما بعدها في الدول العربية لحظة فارقة في تاريخ النظم السياسية العربية. فتحت وطأة الركود الاقتصادي، وفشل الخطط التنموية، وافتقاد المؤسسات للفاعلية، والفساد الإداري، وتفاقم الأزمة المجتمعية بوجه عام، اضطرت النظم العربية لاتخاذ خطوات "التصحيح الاقتصادي" في إطار مواكبتها "للسياسات النيوليبرالية العالمية" وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي). وقد جاء ذلك تحت "وهم" أن فتح المجال أمام اقتصاد السوق، وإطلاق المبادرة الفردية، ومجاعة تطور الاقتصاديات العالمية، هي خطوات كافية لإخراج الدول العربية من أزمتها³¹.

في سياق هذه الترتيبات، جاءت مساحة الانفتاح السياسي محدودة وهامشية وغامضة، وتراوحت بين إتاحة تعددية حزبية مقيدة (مصر 1976 – تونس 1989 – الأردن 1992)، والسماح بهامش محدود لحريات التعبير وبعض صيغ المجتمع المدني، بالإضافة إلى تغيير المناخ الحقوقي للسماح للقطاع الخاص بدور مؤثر في العملية الإنتاجية.

ولكن شواهد الواقع أثبتت أن هامش الانفتاح السياسي في بعض الدول العربية (مصر – تونس – الجزائر – الأردن – المغرب – اليمن)، والذي وصفه البعض "بالإصلاح الليبرالي" لم يكن سوى "إدارة لتناقضات المجتمع السياسي"، ولم تفقد أي نخبة حاكمة سيطرتها على السلطة، ولم تتغير إلا قواعد وأساليب ممارسة هذه السلطة³². وفي هذا الإطار، وقفت حدود الديمقراطية عند مشهد فرز الأصوات الانتخابية بعد تزويرها لتتحول إلى "مجرد تقنية انتهازية مستوردة" لإبقاء الاستبداد وعدم المساس به". أو كما

³¹ للمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الديمقراطية والتحولات الاقتصادية انظر:

Georg Sorensen, Democracy and Democratization: Processes and Prospects in Changing World (U.S.A: West View Press, 1st published, 1993).

³² قارن: جمال عبد الجواد (وآخرون)، "التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس" (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1998)، ص 3 ولاحقاً.

يسمى البعض مجرد التغيير في آلية الفن الاستبدادي، والانتقال من القهر السلطوي دفعة واحدة إلى القهر على دفعات أو مراحل غير مباشرة³³.

ولم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الحكم (تعددية- برلمانات- انتخابات) إجراء أي تغيير في جوهر السلطة، كما لم يستهدف الانفتاح المشوه تحقيق عدالة التوزيع ومشاركة الأغلبية الاجتماعية في عمليات الإنتاج والحكم، ومع تزايد تراكم الثروات لدى التحالفات القريبة من الحكم، اتسعت الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء المهمشين سياسياً واجتماعياً. وقد ثبت بالدليل القاطع أن "الانفراج" المحدود وفقاً لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أسفر في واقع الحال عن "تآكل القاعدة الاجتماعية" وتعرض الجماهير الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتهميش⁴⁷.

لقد تم فرض وصفة التثبيت والتكيف الهيكلي على الدول العربية وفقاً لشروط النظام الرأسمالي العالمي في طوره "الإمبريالي المعولم". في هذا السياق، تتحول وضعية "المنطقة العربية" من التبعية إلى مزيد من التبعية والتهميش. لقد أدت للبرلة إلى نشوء الاقتصاد الريعي، ولن يكون ممكناً بناء اقتصاد منتج من دون تجاوزه.

- الخلاصة التاسعة: ان الأدلال السياسي والأدلال الاجتماعي كانا سببين رئيسيين للانتفاضة على هذه الأنظمة، هذا طبعا إضافة لأسباب عديدة أخرى.

ان متابعة ما جرى في العديد من البلدان العربية يبين ان المواجهات الجماهيرية كانت ولا تزال مع عناصر ما يمكن تسميته النموذج الاستبدادي الجديد، الذي شجعه التحالف البيروقراطي الكومبرادوري الرأسمالي التابع، والذي نما باطراد خلال العقود الثلاثة المنصرمة في البلدان العربية، وجمع بين: الاستبداد والتبعية غير المشروطة والخضوع لمنطق الليبرالية الجديدة واشتراطاتها، في ظل التداخل العضوي الوثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين العصابات النهابة- "المافيات"- و بين "جهاز الدولة" على المستويات العليا والوسيطية. وفي ذلك تفاصيل كثيرة، ليس هنا محل استعراضها أو تحليلها.

الخلاصة العاشرة: تنوع محتويات ترسانة القمع في مواجهة الانتفاضات. فمن خلال الانتفاضات التي تفجرت في العديد من البلدان العربية يمكن استخلاص نماذج متباينة للتعامل مع المنتفضين لحظة اندلاع انتفاضاتهم³⁴:

1. النموذج الأول - تونس. مواجهة التحرك الشعبي مباشرة، وفي ساعاته الأولى، بالسلاح.
2. النموذج الثاني - مصر. مواجهة تجمع بين قدر من القمع والكثير من التحايل.
3. النموذج الثالث - اليمن. المواجهة بالتنازلات التدريجية التي تشجع الثورة على الاندفاع الى الحد الأقصى ولكن من دون انهيار النظام.
4. الاستخدام السافر والمفرط للقوة العسكرية والرهان على الخيار الامني لتحقيق " مكاسب " على الارض وتوظيفها لإجبار المنتفضين للجوء الى طاولة المفاوضات مع السلطة وهي في موقع " المنتصر ". ويمثل هذا الخيار ما قام به النظام السوري. وبالمناسبة وارتباطا بتطور الانتفاضة في العراق فقد يكون هذا السيناريو احد الخيارات التي ستلجأ اليه القوى المتنفة بعد شيطنة الانتفاضة هنا وعسكرتها تمهيدا لإغراقها بالدم وبوتيرة عالية واثارة الرعب في صفوفهم والرهان على تحييد قطاعات من المنتفضين بهدف تقليص وتيرة اندفاع الانتفاضة بحيث تصبح محدودة الحركة وضمن السقف الذي لا يشكل خطرا حقيقيا على بقاء السلطة الحاكمة. وهذا ما حدث بالفعل.

³³ قارن: ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، مصدر سابق.

³⁴ لمزيد من التفاصيل قارن الرابط التالي:

5. المواجهة بالقوة المفرطة التي تأتي بالقوات الأجنبية بذريعة الفصل بين الطرفين المتواجهين. وفي النموذج الليبي، مثلاً، رد نظام القذافي (وأبنائه) على المحتجين بعنف بالغ، بدلاً من الاستماع إليهم، ومحاولة تفهم مطالبهم والوصول إلى تسوية تحفظ استقلال البلاد ووحدة الشعب. وكان للرد بالقوة نتيجة مباشرة: اتسعت الهوة بين أهل الانتفاضة وبين النظام بحيث توفرت فرصة للأجنبي كي يتدخل...

6. أما النموذج السادس فيتمثل بمواجهة غضبة الشعب بالتجاهل، أو بالرد على تظاهرات الاعتراض بتظاهرات التأييد (وقد شهدت شوارع القاهرة في تظاهرة 25/يناير 2011 تجربة بائسة في هذا السياق، في حين شهدت معظم المدن السورية حشوداً مؤيدة للنظام، لكنها لم تنجح في حسم الأزمة التي بقيت مشتعلة حتى سقوط نظام بشار الأسد في أواخر 2024).

7. ينفرد النموذج السابع بكونه من طبيعة مختلفة دمج الانتفاضة بالطائفية وبالتالي الرد عليها بحملة عسكرية سافرة. فمثلاً اتخذ الرد على الانتفاضة الشعبية في البحرين شكل محاولة دمجها بالمذهبية والرد عليها بحملة عسكرية وسير الجيوش (بما فيها قوات اجنبية ممثلة بدرع الجزيرة) لقمعها بعد حملة اعلامية واسعة لإبراز " الهوية المذهبية الشيعية " وبالتالي لا بد من وأد هذا الصراع تجنباً لـ " احتراب طائفي "... خصوصاً أن قرب البحرين من إيران سهل اتهام النظام الإيراني بأنه هو من حرك ومول ونظم في البحرين. لقد استخدمت المحنة البحرينية في توسيع وتبرير التدخل الأجنبي في منطقة الخليج العربي، بذريعة منع " الفتنة الجديدة " بين المسلمين ولعل دخول قوات " درع الجزيرة " التي يهيم عليها السعوديون إلى البحرين، بعد فترة من اندلاع الاحتجاجات، يؤكد هذه الملاحظة.

- الخلاصة الحادية عشرة، هي اختلاف المضامين الأيديولوجية والطبقية للانتفاضات في البلدان العربية. إن القاء نظرة سريعة لتحديد مضمون هذه الانتفاضات وافاقها، يمكن القول إن جماهير الشباب وجماهير الكادحين والفقراء وشرائح عديدة من البرجوازية انتفضت ضد طغيان التحالف البيروقراطي الكومبرادوري الرأسمالي التابع وفق رؤى وشعارات ليبرالية وديمقراطية عموماً لا تخرج عن المضمون الليبرالي للحريات والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ولكن من دون أفق واضح يؤكد على إزاحة هذا التحالف أو النظام بكل مؤسساته السياسية والاقتصادية، عبر البديل الديمقراطي المنشود.

لذلك فإن آفاق هذه الليبرالية تحمل في طياتها العديد من الاحتمالات في ضوء تباين القوى الطبقة والتنظيمية ذات القدرة على التأثير في مجريات الوضع الراهن والمستقبل المنظور.

إن قيام حركات شعبية ترفع مطالب سياسية طموحة، بالاعتماد على الوعي المكتسب وحده، من دون وجود قاعدة اقتصادية - اجتماعية مناسبة، هو خيار جريء لكنه محفوف بالمخاطر، خاصة عندما يترافق مع غياب البدائل السياسية الجاهزة لإدارة النظام الجديد وفقاً للتوازنات الاجتماعية التي رست عليها الانتفاضات.

لقد شكّلت التجربة العراقية نموذجاً حياً للديمقراطية القائمة على تنافس الأحزاب ذات الهويات الفرعية (دينية ومذهبية وقومية). هذا النوع من الانقسام المجتمعي المقلل على الهويات، يحيي انقساماً تاريخياً غير قابل للحل عمره أكثر من ألف وأربعمئة سنة. إنه صراع هويات صافية مكتملة النصاب. وعندما تهيم هوية ما على ما عداها من مكونات أخرى في تركيبة أي مجموعة بشرية تتحوّل هذه الهوية إلى شرعية كيانية قائمة بذاتها. من هنا لا حل لمشكلة الانقسام المذهبي إلا بالدولة المدنية الديمقراطية.

وفي هذا السياق، فإن بناء البديل الطني-المدني - الديمقراطي، وبأقل الخسائر والتضحيات، مشروط بقدرة القوى الديمقراطية واليسارية على الالتحام الحقيقي في صفوف جماهير الانتفاضة الشعبية لمزيد من توعيتها بمصالحها وبمستقبلها وصوب المزيد من وضوح رؤاها وبرامجها في إطار البديل المنشود.

الخلاصة الثانية عشرة: وترتبط بسابقتها، وهي المحاولات المستميتة لقوى النظام القديم التي تحاول إيقاف تفكك النسيج السابق ومنع النسيج الجديد من التشكل وتحول دون أن تنجب الانتفاضات العديد من المكاسب الشرعية. وهنا لابد من التحذير من امكانية استئثار اطراف سياسية بثمار الانتفاضات والفقر على المستجدات واحتكار التكلم باسم الشعب وتهميش شرائحه ومكوناته وحساسياته واعادة انتاج المنطق القديم في الاقصاء والاحتكار والتمركز وركوب الانتهازيين على الأحداث والبحث عن احتلال المواقع. وعندما نشير الى الملاحظة اعلاه لا ننطلق من فراغ بل جرت محاولات لعودة سلطة النظام ليس من خلال الوسائل العسكرية المباشرة، بل من خلال ثورة مضادة أكثر نعومة وخبسة. ففي تونس تمّ ترحيل العائلة الحاكمة وحلّ الحزب الحاكم ووزارة الإعلام وأجهزة الاستخبارات، وحلّت مكانها حكومة من التكنوقراط غير التابعين للنظام. وفي مصر، وعلى رغم أنه تمّت إزاحة «العائلة الحاكمة»، فإن الكثير من القوى السياسية ترى أن الموالين للنظام السابق هم الذين أثاروا الاضطرابات الطائفية التي وقعت الفترة التي تلت سقوط النظام، فضلاً عن التوترات الأخرى في البلد بهدف تدمير عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتهيئة ظروف من الفوضى من شأنها أن تبرّر إعادة فرض الحكم السلطوي.

الخلاصة الثالثة عشرة: برحيل بن علي وحسني مبارك ونظاميهما (اضافة الى اخرين كانوا ينتظرون الرحيل) تثبت مرة أخرى جدوى القاعدة السوسيولوجية التالية: " كل نسق مهما كانت صلابته مهدد بالتلاشي". لأنه وبكل بساطة " يتوفر على كم محدود من الطاقة التي يقوم بصرفها للحفاظ على توازنه". فقد تبين انه كلما ازداد تصلب النسق، كلما تضاعفت سرعة انحداره نحو التلاشي. وبحكم الطبيعة الأمنية والمتصلبة للأنظمة المشار اليها اعلاه، فإنها لم تستطع التقاط الإشارات التي شكلت في السابق مؤشرات على تدهور الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فقد بيّن مسار الاحداث ان هذه الانظمة لم تبد أي مبادرة انفتاحية في اتجاه احتواء نبض الشارع المتصاعد سياسيا واجتماعيا وثقافيا. وفي هذا السياق يقول صاحب نظرية الأنساق السوسيولوجي الفرنسي إدغار موران " تستطيع الأنساق حفظ استمراريتها بالانفتاح، إنها محتاجة في كل وقت وحين لاستدخال طاقات جديدة، أفكار متجددة، وبنيات حديثة. أما الأنساق المغلقة فمحكوم عليها بالتلاشي".

الخلاصة الرابعة عشرة: تجنب الاستخفاف بالاحتجاجات ذات الطابع المطلبى الفئوي، او نعتها بالشغب والقول إنها من اختلاق القوى والجهات "المغرضة" التي لا تريد خيراً للدولة والمجتمع معاً وقد بينت التجربة أن هذا الاستخفاف بالاحتجاجات ولد إحباطات كثيرة في أوساط المجتمع وجعلها تفكر في تغيير أساليبها وربما كذلك رفع سقف مطالبها في كل نزول الى الشارع بحيث يكون من الصعب إقامة أي نوع من التماثل بين حركة احتجاجية وأخرى. والملاحظ أن منحى تطور هذه الاحتجاجات اتجه في الغالب الى التفاقم والتعقيد، الأمر الذي يفسر حدة التناقضات الناشئة بين قمة النظام السياسي وقاعدة المجتمع الواسعة.

ان محاولة القوى المسيطرة عرقلة عملية هذا التحول ادت في العديد من البلدان الى اعتماد أساليب تتسم بالقسوة أو بالعنف، ولجأت الى تفعيل ترسانتها القمعية القانونية والبوليسية لتقليص سقف المطالب الشعبية الى حدودها الدنيا وإسكات صوت القاعدة العريضة من المجتمع. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف الى تأجيج الصراعات الكامنة وتحويلها الى مواجهات مفتوحة اتخذت أشكالاً متنوعة من العنف الفردي والجماعي.

الانتفاضة بين المرتجى والمؤجل

تفاؤل الإرادة... أم تشاؤم العقل !

السؤال اليوم هو معرفة كيف يمكن للحراك المجتمعي، الذي تطور الى انتفاضة شعبية عارمة، مواجهة عمليات الاحتواء على مختلف أنواعها، بل وحتى الثورة المضادة؟

من المؤكد ان الطريق التي يسلكها المنتفضون نحو استعادة الحرية والكرامة ستكون طويلة وشاقة.

قد تصبح أعمال القمع اكثر وحشية وقد تزداد وتيرة التدخلات الخارجية، ملوحة بشبح انقلاب عسكري او الحرب الأهلية كواحد من السيناريوهات المحتملة البشعة.

ثمة اخطار عدة في مقدمتها خطر ظهور تناقضات اجتماعية بين الفئات الوسطى المدنية والطبقات الشعبية والفقيرة، الريفية والمدنية، الذي أدى توحيدها إلى نجاح الحركات المطالبة وتقدم الانتفاضة الشعبية وارتقائها الى مديات عليا.

إنّ تحالف المصالح بين المجموعات الاقتصادية الخاصة والطبقات الوسطى للحدّ من مطالب الطبقات الأكثر فقراً، بمن فيهم الأجراء، قد يشكّل خطراً. إذ أنّ هذا التحالف المتواطئ مع المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية قد يتسبّب شيئاً فشيئاً بخسارة كافة الأرباح التي تمّ تحقيقها حتى الآن بعودة الشعوب إلى الساحة السياسية.

طبعاً يجب تلبية المطالب المحقّة التي تتعلّق بالأجور ومكافحة البطالة وتحسين الخدمات وتطوير التعليم...، لكن هذا الأمر قد يتمّ بشكل أفضل في حال تمّ إخراج الجهاز الإنتاجي بسرعة من الاقتصاد الريعي، ذي الإنتاجية المحدودة والقيمة المضافة الضئيلة، وتوجيه الاستثمار الحكومي والخاص باتجاه القطاعات المجدّدة، والبحوث والتطوير، وتنويع الاقتصاد خارج القطاع العقاري والمالي وتجارة التوزيع.

ثمّ هناك خطر آخر، وهو الذي أراد المتنفذون المهزومون حتى الآن المراهنة عليه: النزعات المناطقيّة والقبلية، وحتى الانقسامات الطائفية والقومية. حتى اللحظة امكن تجاوز الرهان على هذا الخيار لكن السؤال هو: من يضمن استمرار التجاوز وعدم الوقوع في الفخ؟

واضافة الى الملاحظات السابقة اود التأكيد على التالي:

اولاً: مهما كانت مآلات الانتفاضة الشعبية العارمة فإن الاوضاع التي تلت الاول من تشرين الاول 2019 لا تماثل بأي حال اوضاع ما قبل هذا التاريخ..

ولكن ، على الرغم من كل الاحتمالات المشوبة بعوامل القلق والمحاذير، إلا أننا نؤكد على أن مجتمعنا يعيش اليوم على عتبة مرحلة جديدة من النهضة بالمعنى الحداثي تتجاوز نظام الاستبداد والمحاصصة ، بمثل ما تتجاوز أيضاً المطلق الأيديولوجي الديني او شعار "الاسلام هو الحل" أو مظلومية الطائفة او القومية.

ثانياً: قد تكون الانتفاضة قد احدثت نوعا من القطيعة في الوضع ولكن نهاياتها لم تحسم بعد.. فهي تمر في طور انتقالي لا احد يعرف مدته... كما ان افاقها مفتوحة على كل الاحتمالات...

ومع ان محاولات ضرب الانتفاضة وكسر شوكتها بكل الأساليب ووسائل القمع تفشل يوماً بعد آخر، فقد تندفع الأمور أكثر الى حالة انسداد سياسي، وقد يلجأ البعض الى رفع وتيرة العنف. والخيار لمواجهة هذه الاحتمالات هو تصعيد الاحتجاج السلمي واستمرار الضغط، وفي اثناء ذلك يطرح تساؤل بشأن ما ستكون عليه مواقف فصائل الموالاة وخاصة المسلحة وكيف ستتصرف.

ثالثاً: ثمة فكرة تقول بأن الحامل الموضوعي للتغيير التقدمي، هو الطبقات والفئات والشرائح الشعبية الكادحة حصراً، وأي تهميش لها أو لمن يمثلها داخل الحراك الاجتماعي والانتفاضات الشعبية سيفضي حتماً إلى انهيار العملية من داخلها لان هذا الحراك وهذه الانتفاضة لم تكن بطرا او تكرارا لموضة بل هي تعبيرات حقيقية عن انسداد الافق امام الجماهير المسحوقة التي تطحنها يوميا مفاعيل ازمة بنيوية متعددة الصعد ولا تجد امامها أي افق للتغيير إلا عبر تطوير حركة احتجاجية تناضل من اجل تحقيق اهداف ملموسة لتغيير اوضاعها لابد ان تتوجها بنصر يستحق كل هذه التضحيات.

رابعاً: **الابقاء على الحركة الاحتجاجية بدون قيادة سياسية، هي نقطة مقتلها.** ولنا في التاريخ امثلة كثيرة. فمن دون بلورة اهداف واضحة وملموسة وقابلة للتطبيق العملي وبأولويات محددة، يسهل على القوى المتنفة التأثير السلبي على الانتفاضة وتطويعها او اشغالها في معارك ثانوية. ويعد هذا هدف النظام المحاصصي/الطوائفي الذي حاول المزج بين "العصا والجزرة" ولكنه - كقاعدة عامة - كان يصعد في اجراءاته القمعية لتتحول الى ارهاب سافر لا حدود له في محاولة **لشيطنة الحركة الاحتجاجية** وبالتالي تبرير قمعها عبر الرهان على **الخيار الامني**، وامامنا "النموذج السوري" "مثالا قد يحتذي به" !! .. ومجددا يخطأ المتنفذون عندما يراهنون على الاسلوب الامني لإدارة الازمة والهروب من الحلول ذات الطبيعة الاقتصادية/الاجتماعية. ان الرهان على الخيار الامني قد يورط البلاد في حرب اهلية ومجددا -المثال السوري يفتأ العين!!!!

خامساً: الآن، وبعد تطور الحركة الاحتجاجية وتعميدها بالدم في اكثر من موقعة وفي مختلف المحافظات، يمكن توقع حدوث اصطافات داخل هذه الحركة وبروز تيارات "راديكالية" بعضها بلا اهداف واضحة او بأهداف ثانوية.. وفي حال استمرار الحركة بوتيرة تصاعدية سيتصاعد ايضا عنف السلطة وقمعها السافر وسيظهر "كاسرو الاعتصامات" كما حصل في لبنان اخيراً، لضرب الجزء المنظم من الحركة الاحتجاجية تحت ذرائع عدة.. لذا لا بد من اعادة تنظيم الحركة وبناء تحالفات ميدانية جديدة وتجنب اي مناورات من اي طرف كان يريد تعطيل هذه الحركة أو الهائها في معارك ثانوية. ومن الضروري رفض اي محاولات لاستبعاد القوى المنظمة من هذا النشاط، فهذه القوى وليس غيرها هي من ادامت استمرار الاحتجاج وواظبت عليه وجعلت منه واقعا ملموسا يحشد القوى ويرفع الشعارات ويتصدى لسياسات النظام المحاصصي وممارساته وفساده وانعدام اية رؤية لديه للتغلب على المشكلات الفعلية التي تجتازها البلاد.

سادسا: ان احتجاجات تشرين 2019 التي ارتقت الى انتفاضة شعبية عارمة بكل معنى الكلمة شكلت تطورا نوعيا و لحظة فريدة في تاريخ الحركة الاحتجاجية في العراق فلا يجوز اضعافها في دهاليز مناورات المتحاصيين او الاستحواذ عليها مخرجاتها من اي طرف كان عدا من صنعوها من الجماهير الثائرة، فالجماهير التي ملأت الساحات في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب انتفضت ضد طغيان التحالف البيروقراطي/الطفيلي/الكومبرادوري وممارساته وسياساته الخائبة التي عممت الفقر والبطالة والظلم والاستقطاب الاجتماعي والفساد.. الخ .. لذا لا يجوز السماح تحت أي ظرف كان اعادة انتاج النظام المحاصي - الطوائفي ب "طبعة جديدة".

وهكذا وبعد أن أخفق القمع ووصم المحتجين بنعوت شتى في تحقيق أهدافه في التعتيم على المطالب الحقيقية والمشكلات الحقيقية، اعترفت السلطة بشرعية الاحتجاجات وشرعية المطالب، وهو اعتراف موارب على اية حال، وقامت بتقديم "فرشة" من الاجراءات واطلقت كتلة كبيرة من التخصيصات المالية (علما ان السلطة ظلت تتحجج على الدوام بعدم وجود الموارد اللازمة) لتنفيذ جملة من المشاريع في مناطق الاحتجاجات، مما اثار اسئلة عدة حول هذه الاجراءات ولماذا لم تجد طريقها الا تحت مطرقة المحتجين الذي عانوا طويلا من الفقر والبطالة والفساد وسوء الخدمات والظلم الاجتماعي عموما .

خلاصة القول انه ومهما كانت مآلات الحراك الاجتماعي الجديد الذي شهدناه ونشده الان فإن مرحلة جديدة قد بدأت، ويجب مواصلة هذا الحراك وهذه الانتفاضة الشعبية العارمة حتى تحقيق اهدافها في: تفكيك النظام المحاصي - الطوائفي وتحسين الخدمات ومكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة، والقضاء على الفساد واستعادة الاموال المنهوبة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.. والكرامة ... الخ.

ان كلمات الفرنسي (جان جاك روسو)، احد فلاسفة عصر التنوير، شديدة البلاغة حين قال: "لا ينبغي لأحد في الدولة الديمقراطية، أن يكون مؤسرا بما يكفي لشراء شخص آخر، ولا فقيرا الى درجة ان يبيع نفسه لآخر".

الحرية الحققة هي أولا ان يتحرر الانسان من نير الفقر والجهل والخوف وانعدام الحريات، فهي ضاربة الجذور في شروط الحياة المادية، فهل يفهم المنتفضون؟ ... انه سؤال برسم الاجابة ! علما ان الحركة الاحتجاجية قالت كلمتها ولم تتلثم أو تسكت وظهرت ان لديها ما يكفي من روح المطاولة لإبقاء جذوتها مشتعلة رغم كل محاولات اخمادها والتي لن تحصل الا بزوال اسبابها.

وبينت تجارب كثيرة ان التاريخ لن يكون شاهد زور ابدا !

25/11/2019